جامعة المنصورة
كلية الآداب

مِن أدلة الظاهريين النحويّة
(أبو حَيّان نموذجا)

إعداد

دكتور/ أحمد وديع طنطاوي

الأستاذ المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة قناة السويس

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة

العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

مِن أدلة الظاهريين النحويّة

(أبو حَيّان نموذجا)

د/ أحمد وديع طنطاوي

الأهداف والأهمِّيَّة:

معروف أن القائلون بالظاهر والمؤمنون به يقدمون السماع على القياس وهذا أمر طبيعي بديهى لأن الشواهد التي وردت عن طريق السماع لا جدال فيها ولا تحتمل تأويلا أو تقديرا. أما القياس فطريقه عقلي غالبا ما يتطرق إليه الشك والاحتمال ويتولد عنه جدل وخلاف ولهذا قدم الظاهريون السماع عليه. وأما الاستصحاب فى الألفاظ فدليل فى أصله ظاهري يتساوى مع السماع لأن الألفاظ والمصطلحات النحوية ينبغي أن تبتعد عن التفلسف والتعليل والتأويل الذي يؤدي إلى الجدل، ونتعامل مع اللغة ونأخذها كما عرفناها من العرب دون نظر أو تأويل. وأما عن تقديمهم التفسير والإعراب الظاهري دون غيره فخشية من الخلاف والجدل ولقد اجتهد أبو حيان فيه قدر المستطاع، لكننا لا نستطيع أن نجزم بأنه قد نجح فيه وأجراه في درسه ونفذه بطريقة دقيقة، أو تقول كانت الظاهرية عنده فاعلة بمعنى الكلمة، لأن المتتبع لأبي حيان فى درسه والمدقق فيه يجد أنه في هذا المبحث كان يتبع تحليلات النحويين العقليين، وهذا يستلزم دراسة أخرى تكشف لنا ذلك.

أما عن ذم التكلف والجدل فكان دليلا بارزا فيه رغم معارضاته الزمخشري وأقرانه. وأظهر ذما للشاذ والنادر والمجهول واللغة التي تخالف نهج العرب والطبيعة اللغوية وكان يرجح المذهب الأشهر مذهب سيبويه كثيرا وكان يقل من التعليل ولا يبالغ فى ذكره. ولهذا أردت أن ندرس تلك الأدلة التي برزت في درسه النحوي وفى الإعراب وكان لها طابعا خاصا على غيرها من خلاله، ومن خلال آرائه ودرسه، وأن نستخلص منه الفوائد وأوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين غيره، فنذكر ما له وما عليه، ونشجع ونرغب فى دراسة فكره وطريقته وعلمه. إنه كان فيه سهلًا سَلسَلًا، ابتعد فيه عن التعقيد، وعن الإطناب فى الشرح، وعن ذكر الخلافات الطويلة؛ والعلل اللامتناهية التى لا فائدة فيها، ولا طائل تحتها، كان تناوله وعرضه وتدليله وتمثيله ومعارضته وانتخابه للشروح مشوق وجذاب. وجدته ينزع إلى الظاهرية فى مواضع كثيرة نزعا، يكتفى بظاهر اللفظ ومعانيه القريبة التى يفهمها العامة والناشئون، لا يؤول الآيات والتراكيب، إذا أمكن استقراء معانيها من الظاهر فمن أقواله: (إن العدول عن الظاهر لغير مانع لا يناسب، ومتى أمكنَ حملُ الشيءِ على ظاهره كان أولى، إذ

العدولُ عن الظاهر إلى غيره لا يكون إلا لمرجحٍ)[١].

ولم يترك مجالا لأصحاب الكلام والتأويل الذين يخرجون الكلام عن ظاهره ومدلوله إلا ردَّ عليهم بأدلته وحججه القوية، وكثيرا ما كان يتَّهم أصحابَ التأويل بالكذب والافتراء، وكان يزدرى ويعارض بعض أقوالهم وتخريجاتهم وتفسيراتهم، وكان يرفض تخطئة القرَّاء، والطَّعن فى قراءتهم، ويطرح كلَّ الأقوال التى تنسب ذورًا وبهتانا للسابقين بلا دليل مسموع .

لقد انتهج الظاهرية فى درسه النحوي والتفسيري انتهاجا، فتميز، وتحدد، وبرزت فيه بشكل لا يمكن إنكاره، وبطريقة متوازنة معتدلة، فلم يكن أبو حيان الشَّارحَ المُسْرِفَ فى التَّعليل والتَّأويل والقياس. ولم يكن يميل إلى التَّفلسف والمنطقة والقياس، ولم يكن قرين ابن مضاء القرطبي فى مذهبه وآرائه الثائرة المناهضة للفكر النحوي العربي بوجه عام. إنه كان عالما انتخابيا يميل إلى الأظهر والأيسر من أراء السابقين، وما ييسِّر على الناشئة المبتدئين فهم النَّحو وتَعلُّمَه ومدارسته، كان يدعم كلَّ أقواله بالسَّماع والنقل أولاً، وبكل ما يكثر استعماله، ويطَّرد على ألسنة العرب ثانياً، وهذه الدِّراسة تبين حرصه على التَّمسك بأدلة الظَّاهريين النحوية التي تتمثل فى :

١- تقديم السَّماعِ عَلَى القِيَاسِ .

٢- التَّمَسُّك باستِصْحَابِ الحالِ فى الألفَاظ.

٣- انتهاج التَّفسير والإعرابِ الظَّاهري.

٤- ذمِّ التَّكَلُّفِ والجَدَلِ الميتَالُغَوى.

٥- القدح فى الشَّاذ والنَّادِرِ.

٦- ترجيح المذهبِ الأظهَرِ والأيسَرِ.

٧- الإقلال والاعتقادِ بطَرْحِ تَعليل الوضعيَّاتِ.

المبحث الأول: تَقْدِيْم السَّماعِ علَى القيَاسِ:

كان أبو حيان يقدم السماع على القياس، فيرد إثبات الصحة والإجماع على القاعدة إليه لا إلى القياس، ونرى ذلك فى كل مسألة عنده على عكس الفارسى وابن جنى اللذين كان يقولان: (إنَّ مسألة واحدة من القياس أنبلُ وأنبَـهُ من كتاب لغة عند عيون الناس)[٢]. ويقول ابن جنى عن أستاذه الفارسيّ: (ما كان أقوى قياسه.... فكَأنَّه كان مخلوقا له). ويروى عنه أنه كان يقول: (أخطىء فى خمسين مسألة فى اللغة، ولا أخطىءُ فى واحدة من القياسِ). إذن فإن منهجه يقوم على اعتماد المسموع من كلام العرب والعناية به، ويظهر ذلك في أنه كان لا يعتد برأي لا يستند إلى سماع، وعلى هذا كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليها من خلاله؛ وإن نصوصه تكشف لنا عن رأيه فيه، يقول: فلما أطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، ولاختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم ينقل من لسانهم أطرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية، أنَّا نرجع فيها إلى السماع والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقدير السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة

لذلك السماع، ومن تأمل كتاب سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع"[٣].

وبالتالي فإن تقديم السَّماع على القياس هنا يتماشى مع أسس المذهب الظَّاهرى، أما تقديم القياس على السَّماع فيتماشى مع المذهب العقلى بخصائصه –كما قلت– من قبل عند نحاة المعتزلة. وانظر إلى أبى حيان، وهو يعلى من شأن السَّماع فى تقييم مسائل النحو، يتمسك به أيَّما تَمسُّكٍ، فهو الدليل المقدَّم على أدلة النحو المعتبرة .

ولعلَّ أول ما يلاحظ من مسائل هذا المبحث أن بعض النحاة قد أجازوا دخول لام الابتداء على معمول خبر إن المتوسط بين الاسم والخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: (إنَّ زيداً لبِكَ واثقٌ) (وإنَّ زيداً لعندك قائمٌ). ومنع أبو حيان إجراء الحال والمفعول به مُجرى الظرف والجار والمجرور قياساً نحو: (إنَّ زيداً لضاحكاً مقبلٌ) (وإنَّ زيداً لطعامَكَ آكلٌ) إلا بسماع عن العرب. قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك فيهما فينبغى أن يتوقف فيه، ولا يصحُّ القياس على الظرف والمجرور، لأنه يتوسع فيهما، ما لا يتوسع فى غيرهما). ثم قال: (وأما إذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو: إنَّ زيداً لقياما قائمٌ، وإنَّ زيداً لإحسانا يزورُك، فهو يندرج فى عموم قولهم: إنها تدخل على معمول الخبر، وينبغى أن يتوقف فى ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع[٤].

وذهب ابن عصفور إلى أن المضارع إذا اقترن بـ (لمَّا) الجوابية نحو: (لمَّا يقومُ زيدٌ، قام عمرٌو) انصرف معناه إلى المضى. وقال أبو حيان : ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السماع، أى فى جواز وقوع المضارع بعدها، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضى اللفظ والمعنى نحو: لما جاءنى أكرمتُه[٥] .

وكان المبرد يذهب إلى أنَّ حذف النون من (اللَّذان واللَّتان) لطول الاسم بالصلة، ولأنه لم يحفظ حذف النون فى صلة الألف واللام من لسان العرب فى المثنى، والبيت المصدر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. وقال أبو حيان: لكنه قد سمع فى الجمع، وقياس المثنى على الجمع قياس جَلىٌ، قال: (الحَافظُو عَورةَ العَشيرةِ)[٦]. وقد عقَّب أبو حيان على مذهب ابن مالك فى تجويزه حذف المنادى وإبقاء حرف النداء كما فى (أَلا يَسْجُدُوْا لِلَّهِ) الآية ٢٦ النمل. وكما فى قول الشاعر: (يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِم) بقوله: والذى يقتضيه النظر، أنه لا يجوز، لأنَّ الجمع بين حذف فعل النداء، وحذف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل (ويا) فى الآية والبيت ونحوهما للتنبيه[٧] .

وأورد السيوطي مذهبا نحويا يقول: إنَّ (الذى) كـ (مَنْ) يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وعليه الزمخشري قال: (أُولَئِكَ أشياخي الَّذِى تَعْرِفُوْنَهم). قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك فى المثنى[٨]. ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يفصل بينهما نحو: أنا الذى قمتُ، وخرجتُ،

فلا يجوز عندهم: وخرج ، والبصريون أطلقوا. قال أبو حيان: والسَّماع إنما ورد مع الفصل[٩].

وفى مسألة (حذف عائد الصلة) جوَّز ابن مالك حذفه إذا تعيَّن الحرف، وإن لم يوجد الشرط نحو: الذى سِرتُ يوم الجمعة، أى فيه، والذى رطل بدرهم لحم أى منه، فحسَّن الحذفَ تعينُ المحذوف، كما حسَّنه فى الخبر، والموصول بذلك أولى، لاستطالته بالصلة. قال: ويمكن أن يكون منه: (ذلك الَّذى يبشِّرُ اللهُ عبادَه) أي به. وقال أبو حيان: لم يذكر أحدٌ ذلك فى الصلة، وإنما ذكره فى الخبر، ولا ينبغى أن يقاس عليه، ولا أن يذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب[١٠]. قال السيوطي: ولَيِسَ: فَعِلَ والأكثر فيها لَسْتُ ، وحكى كسرُ اللام وضمها. قال أبو حيان: على أنه قد سمع فيها لُسْتُ بالضم، فدل على أنها بنيت مرة على(فَعِلَ) ومرة على (فَعُلَ)[١١]. وذهب ابن عصفور إلى جواز وقوع جملة النهى خبراً، لأن نحو:

إنَّ الذين قتلتُم أمسِ سيدَهُم لا تَحْسبُوا ليلَهم عن ليلِكُم نامَا[١٢]

وقال أبو حيان: وينبغي تخصيص ذلك بـ(أن) وحدها ،لأنها مورد السماع. قال: والذى نَصَّ عليه شيوخنا المنعَ مطلقا، وتأوَّلوا البيت على إضمار القول[١٣] . ومن ذلك ذكر السيوطي: أنه يجوز فى (أنْ) المفتوحة المخففة أن يكون خبرها متصرفا غيرَ دعاء مقرونا غالبا بنفى نحو: (أفلا يرونَ أنْ لاَ يرجعُ إليهم قولا) الآية ٨٩ طه (أنْ لنْ نجمعَ عظامَه) الآية ٣ القيامة (أنْ لم يرَهُ أحدٌ) الآية ٧ البلد. قال أبو حيان: ولم يحفظ فى (ما) ولا فى (لما) فينبغى أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع[١٤]. وأجاز أبو حيان أن يكون خبر كأنْ المخففة جملة فعلية مصدرة بلم نحو: (كأنْ لم تغْنَ بالأمسِ) الآية ٢٤ يونس، ولم يجز أن تكون مصدرة بـ (لما) الجازمة. قال: لأنه لم يسمع ،وينبغي أن يتوقف فى جوازه[١٥]. وقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّ (ليتما) تليها الجملة الفعلية. قال أبو حيان: قال الأخفش: إنه لم يسمع قط : ليتما يقومُ زيدٌ. قال السيوطي: وقد تضاف (بينا) إلى مصدر، قال: (بينا تَعنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ)[١٦].وألحق بعضهم (بينما) بها، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو: بينما قيامُ زيدٍ قام عمرٌو. وقال أبو حيان: والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس(بينما) على(بينا)، ولا تضاف(بينا) إلى مفرد غير مصدر وفاقا[١٧]. وجوَّز أبو الحسن ظاهر بن بابشَاذَ – ذكره السيوطي– الفصل بين (إذن) والفعل بالنداء والدعاء نحو: إذن– يا زيد – أحسنَ إليك، وإذن – يغفرُ اللهُ لك – يُدْخِلَكَ الجنةَ. قال أبو حيان: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب[١٨]. وقد أجاز بعض الكوفيين إظهار لام الجحود مع أن فى اللفظ نحو: (ما كان زيدٌ لأنْ يقومَ). قال أبو حيان: ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب[١٩].

وأجاز الكسائى وغيره من الكوفيين نصب المضارع فى جواب اسم فعل الأمر إذا كان مشتقا نحو: نَزالِ فأنزلَ – وحسبُك الحديثُ فينامَ الناسُ – وصَهْ فأحدِّثَك. قال أبو حيان: والصواب أن

ذلك لا يجوز، لأنه غير مسموع من كلام العرب[٢٠].

قال أبو حيان: وقال بعض أصحابنا: الفعل الخبرى لفظا ،الأمرى معنى لا ينقاس، إنما هو موقوف على السَّماع، والمسموع (اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ الخيرَ، يُثَبْ عليه) أي: ليتق[٢١].

كما ذكر السيوطى فى كتابه أن جواب الشرط يرفع جوازا إن كان الشرط فعلا ماضيا نحو: إنْ قَامَ زيدٌ، يقومُ عمرٌو، وقوله:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ　　يقولُ
لا غائبٌ مالي ولا حرمُ[٢٢]

ومن شواهد الجزم فى ذلك قوله تعالى: (منْ كانَ يريدُ الحياةَ الدنيا وزينتَهَا نُوفِّ إليهم) الآية ١٥ هود (من كان يريدُ حرثَ الآخرةِ نزدْ لـه فى حرثِه) الآية ٢٠ الشورى وأنشد سيبويه للفرزدق:

دَسَّتْ رسولا بأنَّ القومَ إنْ قدرُوا　　عليك
يشفُوا صدورًا ذاتَ توغيرِ[٢٣]

قال أبو حيان: وأما الرفع فهو مسموع، ونص بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم[٢٤]. وعلق أبو حيان على تجويز ابن مالك توكيد الممدوح توكيد لفظيا في قوله : نعم الرجلُ الرجلُ زيدٌ بقوله: ينبغى ألا يجوز إلا بسماع[٢٥]. وعلق عليه حين أجاز عمل أفعل التفضيل قياسا على النفى: (النَّهى والاستفهام) فقال ابن مالك: لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقولك: (لا يكن غيرُكَ أحبُّ إليه الخيرُ منه إليك)(وهل فى الناس رجلٌ أحقُ به الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمِنُّ)، وإن لم يرد ذلك سماعا. ومنعه أبو حيان وقال: إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء، لاسيما ورفعه الظاهر، إنما جاء فى لغة شاذة، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السَّماع. قال: على أن إلحاقها بالنفى ظاهر فى القياس، ولكن الأولى اتباع السَّماع[٢٦].

ومن ذلك ذهب ابن مالك إلى أن أفعل التفضيل إن كان متعدٍّ إلى اثنين عدى إلى أحدهما باللام، وأضمر ناصب نحو: (هو أكسَى للفقراء الثِّيابَ) أي: يكسوهم الثياب، وردَّ عليه أبو حيان بقوله: وينبغي ألَّا يقال هذا التركيب إلَّا إن كان مسموعا من لسانهم[٢٧] .

كما ردَّ أبو حيان على بعض النحاة الذين يجيزون تقديم معمول المصدر عليه نحو قولك: ضربا زيداً، وسقيا زيداً، بقوله: لا يجوز تقديم معمول المصدر عليه إلا بسماع[٢٨]. ورد على ابن عصفور حين أجاز أن يقال: مررت برجل كحيلٍ عينُهُ، ولا قتيلٍ أبوه، بقوله: هذا لا يكون محجوجا إلا بنقل صحيح عن العرب[٢٩].

ونقل السيوطى عن بعض النحاة، أنه لا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى فلا يقال: (ماتَ زيدٌ، وعَاشَ عمرٌو كلاهُما). أما أبو حيان فقد قال: ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه، والذى تقتضيه القواعد المنع، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يجتمعان على تابعه[٣٠]. ونقل

السيوطي عنهم أيضا أن بعض النحاة يجيزون توكيد المحذوف نحو (الَّذى ضربته نفسَه زيد) و(مررتُ بزيدٍ، وأتاني أخوه أنفسهما). ولكن أبو حيان قال: والذى نختاره عدم الجواز، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب[٣١].

ومنع أبو حيان أن يبدل من المضمر (بدلَ بعضٍ أو بدلَ اشتمالٍ) نحو: (ثلثُ التفاحةِ أكلتُها إياه)، (وحسنُ الجاريةِ أعجبتني هو)، بحجة أن ذلك يحتاج إلى سماع من العرب[٣٢].

ومن ذلك ذهب ابن عصفور إلى أن (لا) زائدة على (بل) فى النفى والنهى نحو قولك: (ما قام زيدٌ لا بل عمرٌو)(ولا تضربْ خالدًا لا بل بشرًا) فهى زائدة لتأكيد بقاء النفى والنهى.

وعلق عليه أبو حيان بقوله: وهذا الذى ذهب إليه من زيادة (لا) على (بل) فى النفى والنهى لا ينبغى أن يقال به إلا أن يشهد له بالسماع، وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب[٣٣] .

وفى باب (المدح والذم) وبعد أن ذكر أبو حيان أمثلة فى الجائز وغير الجائز نحو: ولا يجوز (حبَّذا إلَّا إخوتك القومُ) ويجوز: (حبَّذا القومُ إلَّا إخوتك)، إلا إن جعلت القوم بدلا وإلا لم يجز، ويجوز أن يعمل فى المفعول له والمفعول معه نحو: حبَّذا زيد إكراما له، وحبَّذا وعمراً زيد. رأيناه يقول: ولا يقدم على شىء من هذه التراكيب إلا بسماع من العرب[٣٤].

واطرد حذف حرف الجر المتعين مع (إنَّ وأنْ) نحو: غضبتُ أنْ تخرجَ، وعجبتُ أنك تقوم أى: من أن تخرج، ومن أنك تقوم . فإن أتيت بصريح المصدر لم يجز الحذف نحو: عجبت من قيامك، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفي المعنى نحو: رغبت فى أنك تقوم، ورغبت عن أن تقوم. واختلف النحاة فى موضع المصدر المؤول من الإعراب فى نحو قولك: (غضبتُ أنْ تخرجَ) و(عجبتُ أنَّك تقومُ) و(وتَرغبونَ أنْ تَنْكِحُوهُنَّ) الآية ١٢٧ النساء.

فذهب الخليل وسيبويه إلى أن موضعه نصب على التَّشبُّه بالمفعول به، وذهب الكسائي وغيره إلى أن موضعه جر بعامل محذوف جوازا. وذهب أبو حيان إلى أن الصحيح أن يتوقف فيه على السَّماع[٣٥] .

وفى باب (ظنَّ وأخواتها) ذكر السيوطى أن بعض النحاة لا يجيزون الإضمار فيه، فلا يجوز أن تقول: ظننتُ، وظننته زيداً قائماً، وقال أبو حيان: والذى ينبغى أن يتبع فى ذلك السماع[٣٦]. كما أجاز بعض النحاة أن يوصف أىٌّ باسم الإشارة فيقال: يا أيُّهذا، ويا أيُّهذان، ويا أيُّهؤلاء، ويا أيَّتهذه، ويا أيَّتهتان، ويا أيَّتهولاء. كما أجازوا يا أيُّهذا الجمـة بدلا من أىّ لا صفة لهذا، وأجازوا يا أيُّهذا أبو القاسم عطف بيان، لأنه لا يَحلُّ مَحلَّ الأول. قال أبو حيان: وهى تراكيب تحتاج إلى سماع من العرب[٣٧].

أما عن مسألة مجىء (أعلمُ) بمعنى (عالم) ومدى صحة جوازها أو الاقتياس عليها بتراكيب لغوية، فقد تناول أبو حيان المسألة عند تفسير

قوله تعالى: (إِنِّى أَعْلَمُ مَا لا تَعْلمُون) الآية ٣٠ البقرة، وعرض مذاهب نحوية؛ وذكر مذاهب من أجازوا مجيئها فى الآية بمعنى فاعل، وتكون (ما) فى موضع جر بالإضافة، أو فى موضع نصب مفعول به. وذكر أن هذا المذهب مبنى على أمرين غير صحيحين أحدهما: ادعاء أن (أفعل) تأتى بمعنى فاعل، وخالفه النحويون. وأن مسألة (يوسفُ أفضلُ إخوتِهِ)، والقياس عليها فيها خلاف، والأفضل قصر هذه المسألة على السَّماع .

والثاني: أن (أفعل) لا يخلو من التفضيل والإجماع عليه، ولا نسلم باقتياس مجيئه بمعنى اسم الفاعل ما دام لم يسمع من العرب شيئا منه، فلا تقول: (هذا رجلٌ أضربُ عمراً) بمعنى (ضاربُ عمراً) ولا (هذه امرأةٌ أقتلُ خالدا) بمعنى (قاتلة خالدًا) ولا (مررت برجلٍ أكسَى زيدًا جبةً) بمعنى (كاسٍ زيدا جبةً). قال أبو حيان: وهذه التراكيب محدثة لم تنطق بها العرب، واستعمال (أفعل) عارية من معنى التفضيل مشهور عند بعض المتأخرين بدون دليل[٣٨] .

كما ردَّ على الزمخشرى قوله:أن الرمضان مصدر رمض إذا احترق من الرمضاء قائلا: ويحتاج فى تحقيق أنه مصدر إلى صحة نقل لأنَّ (فعلانا) ليس مصدر فعل اللازم، بل إن جاء فيه ذلك كان شاذا، والأولى أن يكون مرتجلا منقولا[٣٩].

وحينما فسر الزمخشرى (عَدْنٍ) من قوله تعالى: (جَنْاتُ عَدْنٍ) بأنه معرفة علم بمعنى العَدْنِ، وهو الإقامة كما جعلوا فينةً وسحرَ وأمس فيمن لم يصرفه أعلاما لمعانى الفينة والسحر والأمس، فجرى مجرى العَدْنِ لذلك، أو هو علم لأرض الجنة، لكونها مكان إقامة، ولولا ذلك لما ساغ الإبدال، لأن النكرة لا تبدل من المعرفة إلا موصولة، ولما ساغ وصفها بالتي[٤٠].

قال أبو حيان: وما ذكره متعقب، أما دعواه أنَّ (عَدْنًا) علم لمعنى العدن، فيحتاج إلى توقيف وسماع من العرب، وكذا دعوى العلمية الشخصية فيه. وأما قوله: ولولا ذلك إلى قوله: موصوفة، فليس مذهب البصريين، لأن مذهبهم جواز إبدال النكرة من المعرفة، وإن لم تكن موصوفة، وإنما ذلك شيء قاله البغداديون، وهم محجوجون بالسَّماع[٤١]. فهذه أدلة واضحة على عنايته الشديدة بالسماع وتفضيله على القياس فى كل موضع يضع نفسه فيه بالشرح والتحليل. أما القياس فكان يأخذ به ويحتكم إليه في قياسه على أصول العربية؛ لا يتوسع فيه، فلم يحتج كما قلت بالشاذ ولا النادر ولا الغريب ولا المجهول، وإنما يبنى أراءه وأحكامه على المسموع المطرد. كان لا يجوِّزُ، ولا يؤول كثيرا، يحتج بدليل لا يتطرقه أيَّ احتمال. كان يذهب إلى استبعاد التراكيب التي لا تسندها النصوص المسموعة، فإذا اجتمع السماع والقياس اختار السماع.

وعندي أنه ليس عجيبا أن يكون السماع أقوى الأدلة اعتمادا فى الاحتجاج، وأن يكون مقدما فيه على القياس، ليس لأنه ظاهرى، ولكن لما يتوفر فيه من صحة التثبيت والتحقق والدقة، وعدم الشك وقد رأينا فيما سبق، أنه كان يرجع مسائل النحو إليه، وكان يتوسع فى الأخذ به،

وفى قبوله مطلقا، فلا يجيز الأخذ برأى ما إلا بعد سماع من العرب، ولا يقيس إلا على ما هو مسموع، سواء أكان شعراً أم نثراً، ويعتبر كتاب سيبويه هو أفضل الكتب النحوية المسموعة من العرب وعلى سمت كلامهم، ولا يجوز الحكم فى مسائل النحو إلا به، لأن القاعدة بنيت فى الغالب عليه، كان يقول: إن ورد السَّماع، والقياس يرجح السَّماع، وكان يقول: والقياس الذى نذكره نحن فى النحو، إنما هو بعد تقرَّر السَّماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون فى الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السَّماع. ومن تأمل كلام سيبويه وجده فى أكثره سالكا هذه الطريقة التى اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع[٤٢].

المبحث الثانى : استصحاب الحال فى الألفاظ :

يعد مبحث استصحاب الحال دليلا من أدلة النحو المعتبرة، التى أخذ بها الظاهري فى الفصل والحكم على أصول الكلمات المختلف فيها بين النحاة، وحده[٤٣]: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كاستصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل فى الأفعال، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب. وبالتتبع والاستقراء وجدنا أن أبا حيان قد أخذ به، وحكم فى مسائل خلافية ومذاهب عديدة، قال به فى أصلية (كأَيِّنْ) أمركبة هى أم مفردة بسيطة؟ ذهب بعض النحاة إلى أنها اسم كـ (كم) فى المعنى، مركب من كاف التشبيه، وأى الاستفهامية المنونة، وحكيت. ولهذا جاز الوقف عليها بالنون. قال أبو حيان[٤٤]: وهى دعوى لا يقوم على صحتها دليل، وهى اسم بسيط، ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات . وذهب ابن عصفور إلى جواز دخول حرف الجر عليها نحو: (بكأَيِّنْ تَبيعُ هذا الثوبَ). قال أبو حيان: ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع، ولا ينبغى القياس على (كم) الخبرية، لأن ذلك يقتضى أن يضاف إليها كـ (كَمْ) ولا يحفظ من كلامهم[٤٥].

وقال أبو حيان باستصحاب الحال فى (منذُ) وذمَّ خلاف النحويين فيها، (أهي مركبة أم بسيطة)؟ فذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (مِنْ) و(ذو) الطائية، أو من (مِنْ) و(إذ)، وذهب أبو حيان مذهب البصريين إلى أنها كلمة بسيطة، وليست مركبة، وأن دعوى التركيب باطلة[٤٦] وسخيفة. وقال بظاهرية (مَهْمَا) زعم بعض النحاة أنها مركبة من(مَه) بمعنى كُفَّ و(ما) الشرطية أو من (مه) المذكورة أضيفت لـ (ما) الشرطية، وهو رأى سيبويه.

وقال أبو حيان: هى بسيطة ،لأنه لم يقم على التركيب دليل، وقول بعضهم: أصلها (مَامَا) دعوى أصل لم يُنطق به فى موضع من المواضع[٤٧]. وذهب أبو حيان مذهب بعض النحاة إلى أنَّ (لَولا ـ ولومَا ـ وهلَّا ـ وألَّا) بالتشديد فى الأخيرتين بسائط أي: غير مركبات لأن الأصل عدم التركيبِ.

وقال بعض النحاة: إن الأربعة مركبات من (لو) و(لا) و(لو) و(ما) و(هل) و(لا) وقلبت الهاء فى هلَّا للهمزة[٤٨] . وذهب أكثر النحاة إلى أن (ألَّا) التحضيضيَّة مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التى للنفي، وقد دخلها معنى التحضيض. وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة، وقد وضعت لمعنى التحضيض كما هى بسيطة، إذا كانت للتنبيه والاستفتاح. قال: لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل[٤٩] .

وأورد السيوطى أنَّ (أمَّا) بالفتح والتشديد حرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط، وقيل: مركب من (أمْ) و (ما) معناه: مهما يكن من شىء[٥٠] . وذهب بعض النحاة إلى أن (إمَّا) بكسرة الهمزة مركبة من(إنْ) و(ما) الزائدة، وذهب آخرون إلى أنها ليست مركبة، ولا معنى لـ (إن) هنا. وذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة، لأن الأصل البساطة لا التركيب، وهذا المذهب يراه عنده أولى[٥١] .

وذهب بعض النحاة إلى أن (كلَّا) بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ولا النافية. قال: وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى كلمتين. قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل[٥٢]. وذهب بعض النحاة إلى أن (كَمْ) ليست مركبة، بل هى اسم بسيط، وضعت مبهمة، تقبل قليل العدد وكثيره، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها[٥٣] . وذهب الكسائي والفرَّاء إلى أن (كم) بوجهيها الاستفهامية والخبرية مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو: بِمَ، ولِمَ، وعَمَّ، وكثر استعمالها، فأسكنت وحدث لها بالتركيب معنى غير الذى كان لكل واحد من مفرديها[٥٤]. وأما (كذا) فقيل: اسم مركَّب من كاف التشبيه و(ذا) اسم إشارة. وقال أبو حيان: لا تركيب فيه[٥٥]. كما أخذ أبو حيان باستصحاب الحال فى (أل) التعريفية (وهل هى حرفٌ تُنَائىُ الوضع أم لا)[٥٦] ؟. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن أداة التعريف (أل) حرف ثنائى الوضع بمنزلة (قد). وذهب سيبويه إلى أنها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها . وقال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدى شيئاً، ولا ينبغى أنْ يتشاغلَ به .

وتناول خلاف النحاة فى (لَكِنَّ) أهى بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ فأشار إلى مذهب البصريين القائل: إنها بسيطة، وإنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. وأشار إلى مذهب الكوفيين القائل إنها مركبة من كلم ثلاث (لا) للنفى و(الكاف) للخطاب، وإن التى للإثبات والتحقيق، وإن الهمزة حذفت للاستثقال. ثم علَّق على ذلك، وقال: وهذا قول فاسدٌ، والصحيح أَنَّها بسيطةٌ[٥٧]. وتناول خلافهم فى (كأنَّ) وأصلها أهى بسيطة أم مركبة؟ فذكر فيه أن التركيب خلاف الأصل، والأولى أن تكون حرفا بسيطا، وضع للتشبيه كالكاف. وأشار إلى مذهب الخليل وسيبويه القائم على التركيب يقولون: هى كلمة مركبة من(أنَّ) وكاف التشبيه، وأصل كأنَّ زيدًا

أسدٌ، إنَّ زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، وأنَّ مؤكدة له[٥٨]. وتناول ابن هشام الأنصاري٧٦١هـ تلك المذاهب بالتأييد، وردَّ عليه أبو حيان منكراً تأييده بقوله: ودعوى ابن هشام بأنَّ الإجماع على تركيبها غيرُ صحيحٍ[٥٩].

وذهب أبو حيان إلى أنَّ أنْ فى قول الشاعر: (كأنْ ظبيةٍ تعطُو) زائدة، وهى حرف بسيط ثنائى الوضع، لا أن أصله ثلاثي، فهي أنَّ المشددة، خفِّفَت خلافا لبعضهم[٦٠] . كما اختلف النحاة فى لفظة (لعلَّ) فذهب أكثرهم إلى أنها بسيطة، ولامها أصل. وذهب آخرون إلى أنها مركبة من(علَّ) واللام الزائدة، وقيل: من لام الابتداء. وقال أبو حيان: إنها كلمة بسيطة لا مركبة[٦١]، وكل ذلك أدلة قوية على ظاهريته .

وأما(لنْ) فمذهب سيبويه والجمهور أنها بسيطة. وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة من(لا) و(أن)، وحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب، واستقلت بما بعدها كلاما. وذهب الفراء إلى أنها لا النافية أبدل من ألفها نون. وقال أبو حيان[٦٢]: إنَّ (لن) حرف ثنائي الوضع بسيطٌ لا مركبٌ، ولا تقتضى النفي على التأبيد، وإن دعوى بعضِ أهلِ البيان أنَّها لنفى ما قرب، ولا يمتد نفى الفعل فيها ،كما يمتد فى النطق بـ (لا) من باب الخيالات التى لأهل علم البيان.

وكما قال الجمهور فى(لنْ) قالوا فى(إذن) فذهبوا إلى أنَّها حرف بسيط، وبعض الكوفيين يذهبون إلى أنها اسم ظرف، وهو إذ أُلْحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقى منه معنى الربط والسبب[٦٣] . ومن الألفاظ التى اختلف فى أصلها(إذْ مَا) فذهب سيبويه إلى أنَّها حرف كإنْ، وذهب المبردُ وابن السَّراج والفارسىُّ إلى أنها اسم ظرف زمان، وأصلها إذْ التى هى ظرف لما مضى، فزيدت عليها(ما)وجوبا فى الشرط، فجزم بها، واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع(مَا) صارت معها كالشىء الواحد، فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب، وصارت حرفاً[٦٤]. وقلما كان أبو حيان يميل إلى تلك الفلسفة فى التعليل، وهى من أصول البصريين تأصَّلوا عليها، وسرعان ما أبطلها، وعلق عليها بقوله: إنها تعاليل غيرُ مُجْديةٍ.

وكان السهيلى يذهب إلى أن(لا) الطلبية فى نحو: (ولا تنْسَوُا الفضلَ بينَكُمْ) الآية ٢٣٧ البقرة. و(لا) الدعائية فى نحو: (لا تُؤَاخِذْنَا) الآية ٢٨٦ البقرة، أصلها (لا) النافية، والجزم بلام الأمر مقدرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين و(لا) أصلها: لام الأمر زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها. وعلق أبو حيان على هذا المذهب بقوله: ذلك دعوى لا دليل على صحتها[٦٥]. وجوَّز ابن عصفور والأَبذىُّ حذف المعمول، وإبقاء العامل لدليل نحو: (اضربْ زيداً إنْ أَسَاءَ وإلَّا فلَا)، وقال أبو حيان: وهذا يحتاج إلى سماع من العرب[٦٦]. وكان الزمخشري يذهب إلى أن الهمزة فى (أوَلَم يسيرُوا فى الأرضِ) الآية ٩ الروم. و(أَثُمَّ إذا مَا وقعَ آمنتُم به) الآية ٥١ يونس. فى محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر: (امكثوا)

و(لم يسيروا) و(أتجهلون فلا تعقلون). وقال أبو حيان معلقا على مذهبه: إن هذا تقدير ما لا دليل عليه، من غير حاجة إليه[٦٧] .

كما ذهب بعض النحاة إلى أن (هلْ) تأتى للتسوية كالهمزة نحو: (عَلِمْتُ هلْ قامَ زيدٌ أم عمرٌو)؟ وأنكره أبو حيان بقوله: إنه يحتاج إلى سماع من العرب، لأن التسوية خاصة بالهمزة فقط. وقال بعضهم: إنَّ (هلْ) تأتى لمعانى التقرير والتمنى، وأنكره أبو حيان، وقصر تلك المعانى على الهمزة دون (هل). وذهب المبرد إلى أنها تأتى بمعنى(قَدْ) وفسَّر قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلى الإنْسَانِ حِينٌ مَن الدَّهر) الآية ١ الإنسان. وحمله عليها، وأنكره أبو حيان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسرون فى الآية، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يرجع إليهم فى مثل هذا، إنما يرجع فى ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين[٦٨].

ومن غرائب التعليل عن الكوفيين أنهم كانوا يذهبون إلى أن أصول الفعل هما(الماضي والمضارع) فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل (افْعَلْ)(لِيَفْعَلْ) كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرب . ولكن البصريين كانوا على العكس من ذلك، وأخذوا باستصحاب الحال على أنه أصل برأسه، وأيَّدَهُم أبو حيان بقوله: وما ذكر فى أصله فمَمنوعٌ[٦٩] . وقد أغربَ ابنُ السَّراج علينا حين ذهب إلى حرفية(عَسَى) و(لَيْسَ) مستنداً إلى عدم تصرفها، ممَّا حدا بالأعلَم وجماعة من المغاربة وأبو حيان أن يقولوا: إنَّ الإعراب معنويٌّ[٧٠] .

ومن خلافاتهم ما قيل فى(إنَّ)المكسورة و(أنَّ) المفتوحة، أيُّهما أصلٌ وأيُّهما فرعٌ؟ فقيل: إنَّ (إنَّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فرعٌ عليها. وقيل: المفتوحة أصلُ المكسورةِ. وقال آخرون: كل واحدة أصل برأسها، حكاهما أبو حيان[٧١] آخذًا باستصحاب الحال فى ذلك .

المبحث الثالث: القَدْحِ فى الشَّاذِ والنَّادِر:

كان أبو حيان يقدح فى الشاذِ والنادرِ سواءٌ أكان فى الإعرابِ أم فى التوجيه والتخريج فمثلاً ذهب الفراء فى قياس نحو: (يُعْيِى ويُحْيى) إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وإلى الإدغام فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

وكأنَّهَا　بينَ النساءِ　سبِيكَةٌ
تمشى　بِسُدَّةِ بيتها　فَتُعِىٌّ[٧٢]

والجمهور على منع ذلك. وقال أبو حيان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِىٌّ بل إنه يقال: يُعْيِى. هكذا السماع وقياس التصريف، لأنَّ المعتل العين واللام تجرى عينُه مُجرى الصحيح، فلا تُعَلُّ، قال: والبيت الذى أنشده لا يعرف قائله، فلعلَّه مصنوع ،أو شاذٌ لا يعتدُّ به[٧٣] .

وذهب ابن مالك إلى أن ضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو: أَحْسَنُ الرَّجلينِ وأجْمَلُهما، وأَحْسَنُ النِّساءِ وأَجْمَلُهنَّ وقيل: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث (خيرُ النِّسَاءِ صَوالحُ قريشٍ، أحناه على ولدٍ فى

صِغر، وأرعَاه عَلى زَوجٍ فى ذاتِ يده). وقول الشاعر:

ومَيَّةُ أحسنُ الثَّقلينِ جِيداً

وسالفةً وأحسنُهُ قَذَالا[٧٤]

وردَّه أبو حيان بأن سيبويه نَصَّ على أن ذلك شاذٌ، اقتصر فيه على السَّماع، ولا يقاس عليه.

وذهب ابن مالك إلى أنه قد يُستغنى عن الميم فى الجمع بإشباع ضمة الكاف كقوله: كيف يكون النَّوْكَ إلَّا ذَلِكُ[٧٥] . أراد: ذلِكُم، فحذف الميم ،واستغنى بإشباع ضمة الكاف. وقال أبو حيان: لا دليل فى البيت، لأنه يتَّزِن بالإسكان، وإن صحت الرواية بالضمة، فهو من تغيير الحركة لأجل القافية[٧٦] .

وذهب الزمخشرى إلى أن (مَا) فى قوله: (أَطَّوَفَ مَا أَطَّوَفَ ثُمَّ آوِى)[٧٧]، ظرفية ووقتية، وأنَّ (أنْ) تشاركها فى ذلك، وخرج عليه: (أنْ أتَاه اللهُ الملكَ) الآية ٢٥٨ البقرة (إلَّا أنْ يصَّدَّقُوا) الآية ٩٢ النساء أي: وقت أن أتاه، وحين أن يصَّدَّقُوا[٧٨]. وقال أبو حيان: وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك، ولا حجة فيما ذكره، لاحتمال كونها للتعليل، ولم يقم دليل على كون(أنْ) ظرفية مثل(ما)[٧٩] .

وكان الزمخشرى يذهب إلى أنَّ (أنْ يصَّدَّقوا) متعلق بعليه أو بمسلمة كأنه قيل: وتجب عليه أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه، ومحلها النصب على الظرف، بتقدير حذف الزمان كقولهم: اجلس ما دام زيد جالسا. ويجوز أن يكون حالا من أهله بمعنى إلَّا متصدِّقين[٨٠] .

وقال أبو حيان: وكلا التخريجين خطأ إما جعلُ أنْ وما بعدها ظرفا فلا يجوز، نصَّ النحويون على ذلك، وأنه مما انفردت به(ما) المصدرية، ومنعوا أن تقول: أجيئُك أنْ يصيحَ الديكُ، يريد وقتَ صياح الديك. وأما أنْ ينسبِكَ منها مصدر، فيكون فى موضع الحال، فنصوا أيضا على أن ذلك لا يجوز[٨١] .

ومن ذلك أن بعض النحاة كانوا يذهبون إلى جواز النصب بالفاء والواو بعد جواب القسم بحجة أنه غير واجب، وجوابه كجواب الشرط نحو:(أُقْسِمُ لَتَقُومُ فَتَضرِبَ زَيْداً، وَلَتَقُوْمَنَّ فَتَضْرِبَهُ).

وقد علَّق أبو حيان عليه بقوله: وهذا من المذهب الذى لم يذكره سيبويه فى القسم، وقياس قوله فى الشرط يقتضيه على ضعفه. قال: وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام على ألسنتهم[٨٢] .

وذهب الزمخشري فى تفسيره إلى أن لفظ (الأَحَادِيْث) يكون اسم جمع للحديث، ومنه أحاديثُ رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم)، وتكون جمعاً للأحدوثة[٨٣] . وقال أبو حيان معلقا عليه: إن أفاعيل (ليس) من أبنية اسم الجمع، وإنما ذكره أصحابنا فيما شذَّ من الجموع كقطيع وأقاطيع، وإذا كان (عَبَادِيْد) قد حكموا عليه، بأنه جمع تكسير، وهو لم يلفظ له بواحد، فأحرى أحاديث، وقد لفظ له، وهو حديث، فالصحيح أنه جمع تكسير، لا اسم جمع[٨٤] .

وقد ذهب ابن عطية فى تفسيره إلى أنَّ(أَصْبَحَ) فى قوله تعالى: (فأصبَحْتُمْ بنعمتِهِ إخوانًا) الآية ١٠٤ آل عمران. تدل على الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقت (ما)، وإنما خصت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبتدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال.

وقال أبو حيان: وهذا الذى ذكره من أن أصبح للاستمرار، وعلَّله بما ذكره، لا أعلم أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أنها تستعمل على الوجهين اللذين ذكرتهما، وهى أن تكون بمعنى صِرتُم، وتستعمل لاتِّصاف الموصوف بصفته وقت الصباح، وتستعمل بمعنى صَارَ، فلا يلحظ فيها وقت الصباح، بل مطلق الانتقال والصيرورة من حال إلى حال[٨٥] .

ومن أراء الزمخشري أنه كان يجيز أن تدخل واو الحال على الفعل المضارع نحو قوله: (تُحِبُّوْنَهُم ولَا يُحِبُّونَكُم وتُؤمِنُونَ) الآية ١١٩ آل عمران، فيقول: إن الواو فى (وتُؤمِنُون) واو الحال وانتصابها من(ولا يُحِبُّونكم)أي: لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم كله[٨٦]. وذهب أيضا إلى أن(وَيَعْلَمُ) برفع الميم فى قراءة أبى عمرو من قوله تعالى: (ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) الآية ١٤٢ آل عمران، هي واو الحال كأنه قيل: ولمَّا تُجَاهِدُوا وأنتُم صَابرونَ[٨٧] . ورده أبو حيان وذهب إلى أن المضارع المثبت إذا وقع حالا لا تدخل عليه واو الحال تقول: جاء زيدٌ يضحكُ، ولا يجوز: ويضحكُ. قال: فأما قولهم: (قُمْتُ، وأَصُكُّ عينَه) ففي غاية الشذوذ، وقد أُوِّل على إضمار مبتدأ أي: قُمْتُ وأنَا أصُكُّ عينَه، فتصير الجملة اسمية. ويحتمل هذا التأويل هنا أي: ولا يحبونكم، وأنتم تؤمنون بالكتاب كله. ولكن الأولى ما ذكرناه من كونها للعطف[٨٨] .

قال الزمخشري: (وقد اتَّسع فى (قعد، وقام، وغدا، وراح) حتى أجريا مجرى صار[٨٩] . قال أبو حيان: أما إجراء(قعد) مجرى صار، فقد قال أصحابنا: إنما جاء فى لفظة واحدة وهى شاذة، لا تتعدى وهى فى قولهم: (شَحَذَ شَفْرَتَه حتَّى قَعَدتْ كأنَّها حَربةٌ) أي: صارت. وقد عاب عليه تخريجه قوله تعالى: (فتقعدَ مَلُوما محسُورا) الآية ٢٩ الإسراء على أن معناه فتصير، لأن ذلك عند النحويين لا يطَّرد. قال ابن الأعرابي: القعد الصيرورة ،والعرب تقول: قعد فلان أميراً بعدما كان مأموراً، أى صار. وأما إجراء(قام) مجرى (صار)، فلا أعلم أحداً عدها فى أخوات كان، ولا ذكر أنها تأتى بمعنى صار، ولا ذكر لها خبراً إلا ابن هشام الخضراوي، فإنه قال فى قول الشاعر: (عَلَامَ قَامَ يشتمني لئيمٌ)[٩٠] ؛ أنها من أفعال المقارنة[٩١] .

ونقل السيوطى أن السَّكاكى قد ذكر فى المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين من الأفعال(تَوَهَّمْتُ، وتَيَقَّنْتُ، وشَعَرْتُ، ودَرَيْتُ، وتَبَيَّنْتُ، وأَصَبْتُ، واعْتَقَدتُّ، وتَمَنَّيْتُ، ووَدِدتُّ، ووَهَبْتُ بمعنى أَحْسَبُ). وعلق عليه أبو حيان بقوله: ويحتاج فى نقل هذا من هذا الباب إلى صحة نقل عن العرب[٩٢] . كما ذهب الزمخشري إلى أن(إذ) من قوله تعالى: (لَقَدْ مَنَّ اللهُ علَى المُؤمِنينَ إذْ بَعَثَ فِيْهِم رَسُولاً) فى محل الرفع كإذا فى قولك: (أخطبُ ما يكون الأميرُ إذا كان قائما) بمعنى

لمن منَّ اللهُ علَى المؤمنين وقت بعثِه. وقال أبو حيان: هو فاسد لأنه جعل(إذ) مبتدأة، ولم يستعملها العرب متصرفة ألبتة، إنما تكون ظرفا أو مضافا إليها أو اسم زمان ومفعولة(باذكر)على قول. أما أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك فى لسان العرب ،وليس فى كلامهم نحو: إذ قام زيد طويل، وأنت تريد: وقت قيام زيد طويل. وقد قال أبو على الفارسي: لم ترد (إذ وإذا) فى كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين[٩٣].

ومن الآراء النادرة فى مذهب الزمخشرى أنه ذهب إلى أن (مثنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ) الآية ٣ النساء. معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت من الصرف ،لما فيها من العدلين عدلها عن صيغها وعدلها عن تكررها[٩٤]. وقال أبو حيان: وما ذهب إليه من امتناع الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها لا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك، بل المذاهب فى علَّة منع الصرف المنقولة أربعة ... وهى أنها معدولة عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأنه عدل عن التأنيث ... وتكرار العدل فيه لأنه عدل عن لفظ اثنين، وعدل عن معناه ... والزمخشرى لم يسلك شيئاً من هذه العلل المنقولة، فإن كان تقدمه السلف ممن قال ذلك، فيكون قد تبعه، وإلا فيكون مما انفرد بمقالته[٩٥] .كما رأيناه يعلق على الزمخشري حين جعل (فى أنفسهم) من قوله تعالى: (وقلْ لهُم فى أنفسِهم قولًا بليغا) الآية ٦٣ النساء متعلقا بقوله (بليغا)[٩٦] ، محتجا بأن مذهب البصريين لا يجوز ذلك، لأن معمول الصفة لا يتقدم عندهم على الموصوف، فلو قلت: هذا رجل ضاربٌ زيداً، لم يجز أن تقول: هذا زيداً رجل ضاربٌ، لأنَّ حقَّ المعمول ألا يحلَّ إلا فى موضع يحلُّ فيه العامل، ومعلوم أن النعت لا يتقدم على المنعوت، لأنه تابع والتابع فى ذلك بمذهب الكوفيين[٩٧] . ورأيناه يعلق عليه حينَ جعل (منَ النَّبِيين) من قوله تعالى: (من يطعِ اللهَ والرسولَ فأولئك مع الذين أنعم اللهُ عليهم من النَّبيين والصِّدِّيقين والشهداءِ والصَّالحين) الآية ٦٩ النساء، متعلقا بقوله: (ومن يطع الله والرسول) أي من النبيين ومن بعدهم، محتجا بأن هذا فاسد من جهة النحو، ممَّا قبل فاء الجزاء، لا يعمل فيما بعدها لو قلت: إنْ تقمْ هندُ فعمرٌو، ذاهبٌ ضاحكةً، لم يجز[٩٨] .

ورأيناه ينتقد الزمخشري فى تخريج قراءة طلحة بن سليمان الذى قرأ قوله تعالى: (أينما تكُونوا يدْرِككُم الموتُ) الآية ٧٨ النساء برفع الكافين. قال الزمخشري: يجوز أن يقال: حمل ما يقع موقع (أيْنَما تكُونوا) وهو(أينما كنتم) كما حمل(ولا ناعبٍ) على ما يقع موقع (ليسوا مُصلحين) وهو(ليسوا بمصلحين) فرفع كما رفع زهير: (يقولُ: لَا غَائِبٌ مالي ولَا حَرِمُ)[٩٩] . وقال أبو حيان: وحملُه على (ولا نَاعِبٍ) ليس بجيد، لأنَّ (ولا ناعبٍ) عطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس[١٠٠] .

ورأينا الزمخشري يعربُ بعض الجمل إعرابا شاذًا، ويقيس على النادر، ومن ذلك حين جعل الجملة التى هي(لا يَسْتَطِيعُونَ) من قوله تعالى: (إلَّا المُسْتَضْعَفِينَ من الرّجال والنِّساء

والولدانِ لا يستطيعونَ حِيلةً) الآية ٩٨ النساء صفة (للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان)، وإنما جاز ذلك، والجمل نكرات، لأن الموصوف، وإن كان فيه حرفُ التعريف، فليس لشيء بعينه كقوله:

ولقد أمُرُّ على اللئيْمِ يَسُبُّنِى[١٠١]

وقال أبو حيان: وهذا التخريج هو هدم للقاعدة المشهورة، بأن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة، والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، والذى يظهر أنها جملة مفسرة لقوله: (المُسْتَضْعَفِيْنَ)[١٠٢] .

ورأيناه يعرب (الكاف) من قوله تعالى: (الَّذين يُجادلون فى آيات اللهِ بغيرِ سلطانٍ أتاهُم كَبُرَ مقتًا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبَعُ اللهُ) الآية ٣٥ غافر إعرابا شاذاً غيرَ مألوفٍ، فأعربها فاعلا، أي كَبُرَ مقتاً مثل ذلك الجدل[١٠٣]. وردَّه أبو حيان، ولم يجزه، وعدَّه شاذا، لأنه لم يثبت فى كلام العرب النثرى بوجه عام ، لا تقل : جاءنى كزيد، تريد : مثل زيد، فلم يثبت اسميتها، فتكون فاعلة[١٠٤] .

وأغرب من هذا أنه علل أن يجاب لـ (ما)(بإذا) المفاجأة فى قوله تعالى: (فلمَّا جاءَهُم بآياتِنَا إذا هُم) الآية ٤٧ الزخرف، بقوله : لأن فعل المفاجأة معها مقدر، وهو عامل النصب فى محلها، كأنه قيل : فلمَّا جاءَهم بآياتنا فاجؤا وقتَ ضحِكِهم[١٠٥] . وأنكره أبو حيان، وقال : ولا نعلم نحويا ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل، من أن (إذا) الفجائية، تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره : فاجأ[١٠٦].أما ما أخذه أبو حيان على الزمخشرى من عبارات يراها غير صحيحة قوله: (وأراد بالظَّالمين إيَّاهم بأعيانِهم)، ويرى أبو حيان أن التركيب الصحيح أن يقول: وأرادهم بأعيانهم بالظالمين[١٠٧]. فيجعل الضمير متصلا بدلا من أن يكون منفصلا، لأن الفعل يتحمله، وانفصاله فى هذا الموضع يعد شاذا ،ولا يَرِدُ إلا فى ضرورة.

وأخذ عليه فى الشذوذ عبارة ذكرها عند تخريج قوله تعالى: (وللرجال نصيبٌ ممَّا اكتسَبُوا) الآية ٣٢ النساء، حيث قال: جعل ما قسم لكل من الرجال والنساء على حسب ما عرفَ اللهُ من حالته الموجبة للبسط والقبض كسباً له[١٠٨] . وقال أبو حيان: وفى قوله: عرف الله نظرٌ، فإنه لا يقال فى الله عارفٌ نصَّ الأئمةُ على ذلك، لأن المعرفة فى اللغة تستدعى قبلها جهلاً بالمعروف، وذلك بخلاف العلم، فإنه لا يستدعى جهلاً قبله[١٠٩]. وأنكر أبو حيان عليه العبارة التى ذكرها عند تفسير قوله تعالى: (وقولوا حِطَّةٌ) الآية ٥٨ البقرة. قال الزمخشري: سواء قدموا الحطَّةَ على دخول الباب، وأخروها فهم جامعون فى الإيجاد بينهما .

وقال أبو حيان[١١٠]: وقوله (سواءٌ قدَّموا وأخروها تركيبٌ غيرُ عربيٍّ، وإصلاحه سواء أقدموا أم أخروها، كما قال الله تعالى الآية ٢١ إبراهيم: (سواءٌ علينا أجزِعنا أم صَبَرنا) .

إنَّ ما سبق يبين أنَّ أبا حيان كان يقدح فى كل ما هو شاذٌ و نادرٌ، سواء أكان فى الإعراب أم فى التوجيه أم فى التخريج أم فى التعليل، لأنه يرى أن القاعدة لا تبنى إلا على المُطَّرد والمستعمل، لا على الشاذ والنادر من كلام

العرب، فيلتقى مع الظاهريين فى الشكل والمضمون والمنهج .

المبحث الرابع: انْتِهَاج التَّفسِير والإعْرَابِ الظَّاهِرِيِّ:

فقد سلك أبو حيان مسلك القدماء في أثر العامل، وبما يحدثه من تغيير فى المعنى والإعراب، ولم يتأثر بدعوة ابن مضاء القرطبي في إلغاءه وعدم القول به؛ بل كان يدعو إلى إلغاء الخلافات في تقديره، لعدم ترتب حكم نطقي عليه، فالعامل عنده موجود، وله أثر، ويرى أن الأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، وأن العامل لا يؤثر أثرين في محل واحد، وأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو: ليس زيد بجبان[١١١]. وبعد فهذه دلالة على أنه كان ينهج منهج النحاة الشرقيين في الاهتمام بالعوامل اللفظية والمعنوية معا.

كان ظاهريا فى الإعراب والتفسير كما قلنا، وكان يقول بظاهر التراكيب، ويأخذ بالمعاني القريبة فى أغلب المسائل والقضايا، وبالاستقراء والدلائل يمكن أن نقول: إن أبا حيان قد ذهب مذهبا واضحا، والتقى مع بعض البصريين الذين يقولون: إن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل فى (ولأصَلبَنَّكُم فى جذُوعِ النَّخلِ) الآية ٧١ طه، إن (فى) ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف. فقد ذكر أبو حيان قوله تعالى: (خَلَوا إلَى شَيَاطينهم) الآية ١٤ البقرة. وقال: إن(إلى)هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل، أى: صَرَفُوا خلاهم إلى شياطينهم[١١٢] .

وانظر إليه حين علق على تفسير الزمخشرى الذى حمل قوله تعالى: (قَد نرى تقلُّبَ وجْهِكَ) الآية ١٤٤ البقرة على التأويل، وأخرجها إخراجا مغايراً ،لما تعارفت به من معان، فقد ذهب إلى أن (قد نرى) فى منزلة (ربما نرى)، ومعناه كثرة الروية ،وقاس عليه قول الشاعر:

قدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًا أنامِلُه[١١٣]

وقال أبو حيان: وشرحه هذا على التحقيق متضاد، لأنه شرح (قد نرى) بـ (ربما نرى) وربَّ على مذهب المحققين من النحويين، إنما تكون لتقليل الشيء نفسه أو لتقليل نظيره، ثم قال: ومعناه كثرة الرؤية فهو مضاد لمدلول ربَّ على مذهب الجمهور. ثم هذا المعنى الذى ادَّعاه وهو كثرة الرؤية، لا يدل عليه اللفظ، لأنه لم يوضع لمعنى الكثرة[١١٤] .

وهذه المعارضة بين أبى حيان والزمخشرى تتضح أكثر عند تفسيره (قدْ نعلمُ إنَّه ليَحزُنُكَ الَّذى يقولُون) الآية ٣٣ الأنعام إذ حَمَل الزمخشري (قد) على معنى (رُبَّما) أيضا، محتجاً بأنها التى تجيء

لزيادة الفعل وكثرته، وذكر قوله : (ولكنَّه قدْ يَهْلِكُ المالَ نائِلُه)[١١٥] .

فرَدَّ عليه أبو حيان وعارضه بقوله: (وما ذكره من أن(قد) تأتى للتكثير فى الفعل والزيادة قول غير مشهور للنحاة، وإن كان قد قال به بعضهم مستدلا بقول الشاعر: (قد أترُكُ القِرْنَ)[١١٦] وقوله: (ولكنَّه قد يَهْلِكُ المالَ نائِلُه)[١١٧] . والذى نقوله: إن التكثير لم يفهم من(قد) وإنما يفهم من سياق الكلام، لأنه لا يحصل الفخر والمدح بقتل قرن واحد، ولا بالكرم مرة واحدة، وإنما يحصلان بكثرة وقع ذلك، وعلى تقدير أن(قد) تكون للتكثير فى الفعل وزيادته، لا يتصور ذلك فى قوله: (قد نعلمُ) لأنَّ علمه تعالى لا يمكن فيه الزيادة والتكثير.

وقوله بمعنى (ربَّما) التى تجىء لزيادة الفعل وكثرته، والمشهور أن(ربَّ) للتقليل لا للتكثير، وما الداخلة عليها هي مهيأة لأن يليَهَا الفعل ،وما المهيأة لا تزيل الكلمة عن مدلولها... قال بعض أصحابنا (قد) كـ (ربَّما) فى التقليل والصرف إلى معنى المضى. يعنى إذا دخلت على المضارع قال: هذا ظاهر قول سيبويه: فإن خلت من معنى التقليل خلت غالبا من الصرف إلى معنى المضي، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد نحو قوله: (قد نعلمُ أنَّه ليَحزُنُكَ)[١١٨] .

وانظر إليه حين علق على تخريج بعض النحاة قوله (وعَلَى الَّذين يُطِيقُونَه) الآية ١٨٤ البقرة على إرادة (لا) محذوفة أو على تقديرها كأنه قيل: وعلى الذين لا يطيقونه، وجعلوا منها قوله: (فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً)[١١٩] و (فلَا واللهِ تهْبِطْ تِلْعَةً)[١٢٠] . وقال أبو حيان: إن تقدير (لا) خطأ، لأنه مكان إلباس، فالفعل مثبت، ولا يجوز حذف (لا) وإرادتها إلا فى القسم، والأبيات التى استدل بها هي من باب القسم[١٢١] . وعلَّق على تفسير الزمخشري حين خرَّج قوله: (وعشراً) من قوله: (يتربَّصنَّ بأنفسهنَّ أربعَةَ أشهرٍ وعشراً) الآية ٢٣٤ البقرة على معنى الليالي على اعتبار أن الأيام داخلة معها، قائلا: ولا يحتاج ذلك إلى تأويل عشر بأنها ليالٍ لأجل حذف التاء، ولا إلى تأويلها بِمُدَدٍ كما ذهب إليه المبرد، بل الذى نقله أصحابنا أنه إذا كان المعدود مذكراً وحذفته فلك فيه وجهان أحدهما: وهو الأصل أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود فتقول: صُمْتُ خَمْسةً، تريد: خمسة أيام قالوا: وهو الفصيح. ويجوز أن تحذف منه كلَّه تاءَ التأنيث. وحكى الكسائى عن أبى الجرَّاح (صُمْنَا من الشَّهرِ خَمسًا)، ومعلوم أن الذى يُصام من الشهر، إنما هى الأيام واليوم مذكر[١٢٢] .

وذهب الفرَّاء والأخفش وأبو عبيدة إلى أن(إلا) تأتى للتشريك فى اللفظ والمعنى كالواو، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (لئلا يكونَ للناسِ عَليْكم حُجَّةٌ إلا الذينَ ظلموا) الآية ١٥٠ البقرة وقوله:

ما بالمدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ

دارُ الخليفةِ إلَّا دارُ مروانا[١٢٣]

وقوله :

وكلُّ أخٍ مفَارقُهُ أخُوهُ

لعمرُ أبِيكَ إلَّا الفَرقدَانِ[١٢٤]

والتقدير: والذين ظلموا، ودار مروان، والفرقدان. وقال أبو حيان[١٢٥] : إن إثبات إلا بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، كما لا يجوز أن تكون إلا بمعنى (بعد)، أو تأتى بمعنى (بعد) فى مواضع من اللغة، على أساس أن لكل حرف أو لفظ معناه، ولا يقوم مقام غيره فى التركيب اللغوي عند أهل الظاهر. ووقف بإزاء إعراب الزمخشري للمصدر المؤول من قوله تعالى : (وأحلَّ لكم ما وراءَ ذلكُم أنْ تَبتَغُوا بأموالِكُم) الآية ٢٤ النساء، مستغرباً إذ جعله مفعولا له، وجعل المعنى على: بيَّنَ لكم ما يحلُّ ممَّا يحرم إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم[١٢٦] .

وقال أبو حيان: وظاهر الآية غير هذا الذى فهمه الزمخشرى، إذ الظاهر أنه تعالى أحلَّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان، لا حالة السفاح، وعلى هذا الظاهر، لا يجوز أن يعرب (أن تبتغوا) مفعولا له ،كما ذهب إليه الزمخشرى، لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتِّحاد الفاعل فى العامل والمفعول له، لأن الفاعل بقوله (وأحلَّ) هو الله تعالى، والفاعل فى (أن تبتغوا) هو ضمير المخاطبين فقد اختلفا. ولما أحسَّ الزَّمخشرى، جعل (أن تبتغوا) على حذف (إرادة)، حتى يتَّحد الفاعل فى قوله (وأحلَّ) وفى المفعول له، ولم يجعل (أنْ تبتغوا) مفعولا له، إلا على حذف مضاف، وإقامته مقامه، وهذا كله خروج على الظاهر لغير داع إلى ذلك[١٢٧]. وعارض الزمخشري حين جعل(ثمَّ) من قوله تعالى: (ثمَّ قَضَى أَجَلاً وأجلٌ مسَمًّى عنْدَه ثمَّ أَنتُمْ تَمْتَرون) الآية ٢ الأنعام للاستبعاد قال: أي استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته، واستبعاد لأن تمتروا فيه بعدما ثبت أنه مُحْيهم ومُمِيتهم وباعثهم. وجعلها ابن عطية هنا للتوبيخ[١٢٨] .

قال أبو حيان: لَم توضع (ثمَّ) لذلك، وإنما التوبيخ أو الاستبعاد مفهوم من سياق الكلام لا من مدلول (ثم) ولا أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل (ثم) هنا للمهلة فى الزمان، وهى عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية، أخبر تعالى بأن الحمد له، ونبَّه على العلة المقتضية للحمد من جميع الناس، وهى خلق السَّموات والأرض والظُّلمات والنُّور، ثم أخبر أن الكافرين به يعدلون فلا يَحمِدونه[١٢٩]. وعارضه أيضا حين أرجع الضمير فى (آمن به) من قوله تعالى: (ولا تقعُدُوا بكلِّ صراطٍ توعدونَ وتصدونَ عن سبيل اللهِ مَنْ آمن به) الآية ٨٦ الأعراف إلى كلِّ صراط، تقديره: توعدون من آمن به وتصدون عنه، فوضع الظاهر الذى هو سبيل الله موضع الضمير زيادة فى تقبيح أمرهم، ودلالة على عظم ما يصدون عنه[١٣٠] .

قال أبو حيان: وهذا تعسُّف فى الإعراب، لا يليق بأن يحمل القرآن عليه، لما فيه من التقديم والتأخير، ووضع الظاهر موضع المضمر من غير حاجة إلى ذلك، وعود الضمير على أبعد مذكور مع إمكان عوده على أقرب مذكور الإمكان السائغ الحسن الراجح[١٣١] . وذهب الفراء إلى أن انتصاب (مشارقَ الأرضِ ومغاربَهَا) من قوله تعالى: (وأورثنا القومَ الَّذينَ كانوا يُستَضعفُون

مشارقَ الأرض ومغاربها التى باركنا فيها) الآية ١٣٧ الأعراف على الظرفية، والعامل فيهما هو(يستضعفون) و(الَّتى بَارَكْنَا) هو المفعول الثاني أي: الأرض التى باركنا فيها. وقال أبو حيان: وقول الفراء تكلُّف، وخروج عن الظاهر بغير دليل[١٣٢] . وذهب ابن عطية إلى أن(غير) من قوله تعالى: (قال أغيرَ اللهِ أبغِيكم إلها) الآية ١٤٠ الأعراف منصوبة بفعل مضمر. وقال أبو حيان: ولا يظهر نصبه بفعل مضمر، لأن (أبغى) مفرغ له، أو لقوله: (إلها)، فإن تخيل أنه منصوب بـ (أبغى) مضمرة يفسرها هذا الظاهر فلا يصحُّ، لأن الجملة المفسرة لا رابط فيها، لا من ضمير، ولا من ملابس يربطها بـ (غير) ،فلو كان التركيب (أغيرَ اللهِ أبغيكُمُوهُ) لصَحَّ[١٣٣] .

وذهب الزمخشري إلى أن الفاء فى قوله (فلَمْ تقتُلُوهُم ولكنَّ اللهَ قتَلَهُم) الآية ١٧ الأنفال. جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم، فأنتم لم تقتلوهم، ولكنَّ الله قتلهم[١٣٤]. وقال أبو حيان: وليست الفاء جواب شرط محذوف كما زعم، وإنما هى للربط بين الجمل[١٣٥] . وذهب الزمخشري إلى أن (السين) فى قوله تعالى: (أولئكَ سَيَرْحمُهم اللهُ) الآية ٧١ التوبة تفيد وجوب الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد فى قولك: (سَأنتقمُ منك يوماً)، تعنى أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك[١٣٦] . وقال أبو حيان: وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه، إنما تدلُّ على تخليص المضارع للاستقبال فقط، أي استقبال الفعل[١٣٧] .

وذهب ابن عطية إلى أن (يَسْتَنْبِئُونَك) من قوله: (ويَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُو) الآية ٥٣ يونس محمولة على معنى يستعلمونك، وهى تحتاج إلى مفاعيل ثلاثة أحدها: الكاف والابتداء والخبر سدَّ مسدَّ المفعولين. وقال أبو حيان: وليس كما ذكر لأنَّ استعلم لا يحفظ كونها متعدية الى مفاعيل ثلاثة، لا يحفظ (استعلمتُ زيداً عمراً قائماً)، فتكون جملة الاستفهام قد سدَّتْ مسدَّ المفعولين، ولا يلزم من كونها بمعنى يستعلمونك أن تتعدى إلى ثلاثة، لأنَّ استعلم لا يتعدى إلى ثلاثة[١٣٨] .

وذهب بعض النحاة إلى أنَّ(يعقوبُ) من قوله: (فبشرنَاها بإسحاقَ ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبُ) الآية ٧١ هود مرفوع على القطع بمعنى: ومن وراء إسحاق يحدثُ يعقوبُ. وأجاز بعضهم أن يكون فاعلا بإضمار فعل تقديره: ويحدث من وراء إسحاق يعقوبُ. وقال أبو حيان: ولا حاجة إلى تكلُّف القطع والعدول عن الظاهر المقتضى للدخول فى البشارة[١٣٩] .

وذهب الزمخشري والحوفي وأبو البقاء إلى أن (الذين) من قوله تعالى: (وَوَيْلٌ للكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شديدٍ الذينَ يستَحبونَ الحياةَ الدنيا) الآيتان ٢ و٣ إبراهيم صفة للكافرين. وقال أبو حيان: وهو لا يجوز لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى منهما، وهو قوله: (من عذابٍ شديدٍ) سواء أكان (من عذابٍ شديدٍ) فى موضع الصفة لـ (ويل) أم متعلقا بفعل محذوف، أى يضجُّون، ويولولون من عذاب شديد[١٤٠].وذهب الزمخشري إلى أنَّ (كلمةً طيبةً) الآية ٢٤ إبراهيم نصب بمضمر، أي جعل كلمة طيبة كشجرة

طيبة، وهو تفسير لقوله: (ضربَ اللهُ مثلا) كقولك: (شرَّفَ الأميرُ زيداً كسَاه حُلَّةً، وحمله على فرسٍ)[١٤١] . وقال أبو حيان: وفيه تكلُّف إضمار، لا ضرورة تدعو إليه[١٤٢] . وذهب الزمخشري إلى أن(على) من قوله تعالى: (وهَبَ لي على الكِبرِ) الآية ٣٩ إبراهيم بمعنى مع كقوله:

إنّى عَلى مَا تَرَينَ مِنْ كِبَرِى

أعلمُ مِنْ حيثُ يؤكَلُ الكتفُ[١٤٣]

وقال أبو حيان: (على) على بابها من الاستعلاء، وكأنه لَمَّا أسنَّ وكَبِرَ صار مستعليا[١٤٤] .

وذهب الزمخشرى وأبو البقاء إلى أن (الواو) من قوله تعالى: (وما أهلكنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلومٌ) الآية ٤ الحجر إنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال فى الحال : جاءني زيدٌ، عليه ثوبٌ، وجاءني، وعليه ثوبٌ[١٤٥]. وقال أبو حيان: وهذا الذى قاله الزمخشري، وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحداً قاله من النحويين، وهو مبنى على أن ما بعد إلا يجوز أن يكون صفة[١٤٦] .

كما ذهب الزمخشري إلى أن المصدر المؤول الواقع بعد إلَّا من قوله تعالى: (لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبى إلا أنْ يؤذنَ) الآية ٥٣ الأحزاب فى معنى الظرف تقديره: وقت أن يؤذن لكم، كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقتَ الإذن[١٤٧] . وردَّه أبو حيان مستدلا بقول السابقين: أن المصدر المؤول لا يأتي بمعنى الظرف، قال: فليس بصحيح، وقد نصُّوا على أن(أن المصدرية) لا تكون فى معنى الظرف، تقول: أجيئُكَ صياحَ الدِّيك، وقدوم الحاج، ولا يجوز: أجيئُكَ أن يصيحَ الدِّيك، ولا أن يقدم الحاج[١٤٨].

لقد دلَّ هذا المبحث على أن أبا حيان ممثل الظاهريين قد اهتم بالإعراب القريب الظاهر، وهو دليل واضح من أدلتهم، وعدل عن التقادير النحوية البعيدة المتكلفة، كالتي رأيناها عند الزمخشري وعند غيره، وذمَّ التراكيب القلقة التي أحدثها النحاة فى تخريج النصوص الشعرية والنثرية، مما يدلُّ على إثبات الظاهرية عنده فى الدرس النحوى .

المبحث الخامس: ذمّ التَّكلُّفِ والجدَلِ الميتالغوي:

وهذا المبحث يعدُّ نقطةً فارقةً فى حقيقة أدلة الظاهريين النحوية، وهذه ليست فى موقف خلاف، ولا فى موقفين، ولكن فى مواقف عدة من أبواب النحو، تشاغل بها، وأثارها النحاة بوجه عام، والبصريون والكوفيون بوجه خاص. أشار أبو حيان في مقدمة الارتشاف إلى أنه يريد أن يقدم الأحكام النحوية عارية من التدليل والتعليل؛ ورغبته في تجريد الأحكام النحوية من التعليل أمر واضح في كتابه؛ فقد دعا غير مرة إلى إلغاء هذه التعاليل التي لا تجدي نفعاً، وأخذ على النحاة إيغالهم في تعليل الأحكام النحوية، وإغفالهم الأحكام والمسائل النحوية التي تستند إلى سماع صحيح، يقول "والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات، ورد بعضهم على بعض

في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصاً ما صنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم[١٤٩].

وأول ما يلقانا فى هذا الجانب هو خلاف البصريين والكوفيين فى أصل اشتقاق الكلمة، أهي للمصدر أم للفعل والوصف؟ وهل المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه فى نحو: (ضَرَبَ ضَرْبًا) و(قام قياما)، أم أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. وبعد أن أسمعنا مذاهب كل فريق وحججه وتعاليله، رأينا أبا حيان يقول: (وهذا الخلاف لا يجدى كثير منفعة)[١٥٠] .

وفي مبحث المعرف بالأداة يقول: ذكر أصحابنا فيها مذهبين: أحدهما: مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان، أنها أُحادية الوضع، وهي اللام، والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن والثاني: مذهب ابن كيسان إنها ثنائية الوضع نحو: قد، وهل، وهمزتها قطع. ثم قال أبو حيان: وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى، وبعض الألسن خال من أداة التعريف.. وهذه كلها أوضاع لا تعلل"[١٥١] .

واختلف النحاة في ناصب المستثنى على ثمانية أقوال ... وقد علّق أبو حيان على هذا الخلاف بقوله: مثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، ومعنى كلامي[١٥٢].

وبعد أن ذكر أبو حيان اختلاف النحاة في وزن (أيًّا) واشتقاقها، فإنه يقول: وليس في هذا الاختلاف في أيا، ولا في وزنه كبير فائدة[١٥٣] .

وفي مبحث المنصوبات يقول: وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها مشبه بالمفعول به. وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة[١٥٤] .

لقد عرض أبو حيان فى شروحه النحوية وكتبه أراء أكثر النحاة فى المسائل الجدلية، وفى نهاية عرضه نراه يذكر رأيه صريحا، سواء كان مؤيدا أو معارضا. لقد ذكر خلاف البصريين والكوفيين فى الإعراب، هل هو أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال أم لا؟ وبعد أن انتهى من عرض المسألة كاملة رأيناه يقول: (وهذا من الخلاف الذى ليس فيه كبير منفعة)[١٥٥]. وكان يقف عند خلافهم فى معنى الصَّرف ويقول: (وهذا الخلاف لا طائل تحته)[١٥٦]. ويقف بإزاء خلافاتهم فى عامل الرفع فى الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم، ويقول: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي[١٥٧] .

وعلَّق على تعليلهم لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم، ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضي دون أخويه ،بأن تعليل أمثال ذلك من الوضعيات، والسؤال عن مبادىء اللغات ممنوع ،لأنه يؤدى إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه : لِمَ كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع[١٥٨] . وذهب ابن

الطَّراوة والسُّهيلى إلى أن عامل المصدر فى نحو: (قعدَ قعُودًا)(واللهُ أنْبَتَكُم من الأرضِ نباتًا) الآية ١٧ نوح هو فعل مضمر لا يجوز إظهاره، أو هو فعل مضمر من لفظ الفعل السابق، والتقدير: قعد قعودا، فعل قعودا، والله أنبتَكُم من الأرض، فنبتُّم نباتًا. وقال أبو حيان: (وهذا كله تكلُّف، وخروج عن الظاهر بلا دليل)[١٥٩]. ورأيناه يعرض لتعليل النحاة ضم التاء فى مثل (كلَّمتُ) للمتكلم، وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة ويقول: (هذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلَّل)[١٦٠] .

ويقف بإزاء تعليلاتهم لتسكين الماضى وعدم فتحه حين يسند إلى (التاء والنون ونا) ثم يقول: (والأولى الإضراب عن هذه التعاليل، لأنها تخرص على العرب فى موضوعات كلامها)[١٦١] .

كما يقف عند اختلافهم فى همزة (أل) التعريفية، وهل هى همزة قطع أو وصل، قال: (وهذا الخلاف لا يجدى شيئاً، ولا ينبغى أن يتشاغل به)[١٦٢] . ويعقب على وجوه الخلاف السبعة فى رافع الفعل المضارع بقوله: (ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقى)[١٦٣]. ورأيناه يعلق على خلاف النحاة فى أصل العُمُد، أهو المبتدأ أم الفاعل؟ وأيهما فرع عن الآخر؟ وهل الرفع فيهما معنوي أو لفظي؟ يقول: (وهذا الخلاف لا يُجدى فائدة)[١٦٤] .

وعلق على خلاف الرُّمانى والزَّجاج فى (أَيْمُن) بفتح الهمزة وضم الميم، أهى اسم أم حرف جر؟ وقال: وهو خلافٌ شَاذٌ[١٦٥]. وكان بعض النحاة يذهبون إلى أن الجزم بعد لا الطلبية يكون بلام الأمر مقدرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين، وأن(لا) الطلبية أصلها لام الأمر، زيدت عليها ألف، ففتحت لأجلها، أو أن أصلها(لا) النافية. قال أبو حيان: ذلك دعوى لا دليل على صحتها[١٦٦] . وعلَّق على خلاف النحويين فى عامل الجزم فى جواب الشرط، وقال: (وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نُطْقِى)[١٦٧]. كما كان يعلق على خلاف النحويين فى تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو: (خيراً إنْ تفعلْ يُثِبْكَ اللهُ)(خيراً إنْ أتيْتَنى تُصِبْ) بقوله: (وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب)[١٦٨]. وعلَّق على مسألة الخلاف فى الإعراب، والأصل فيه أهو للاسم أم للفعل؟؛ فذكر أن هذا من الخلاف الذى ليس فيه كبير منفعة[١٦٩] .

وتناول الخلاف فى تعريف الاسم الممنوع من الصرف، وذكر فيه وجوها: فقيل هو المسلوب منه التنوين، بناء على أن الصرف ما فى الاسم من الصوت، أخذاً من الصريف وهو الصوت الضعيف. وقيل: هو المسلوب منه التنوين والجر معا، بناء على أن الصَّرف هو التَّصرف فى جميع المجارى ثم علق على هذه العِلل الواهية بقوله: وهذا الخلاف لا طائل تحته[١٧٠] .

وأذكر من المسائل أيضا مسألة الخلاف فى أصل المرفوعات فقيل: المبتدأ والفاعل فرع عليه، وقيل: العكس، وقيل: كلاهما أصلان. وقال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدى فائدة[١٧١].

وذهب ابن كيسان فى بعض آراءه النحوية إلى أنَّ (أمْ) العاطفة فى نحو: أَضربتَ زيداً أم قتلتَهُ؟ أبكرٌ فى الدار أم خالدٌ؟ أصلها (أو) أبدلت واوها ميما، فتحولت إلى معنى يزيد على معنى أو. وذهب أبو حيان إلى أنَّ هذه دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتفقت أحكامُهما وهما مختلفان من أوجه[١٧٢]. وكان البصريون يذهبون إلى أن الفعل المبنى للمفعول مغَيّرٌ من فعل الفاعل، فهو فرع منه. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه أصل، وقال أبو حيان: (وهذا الخلاف لا يجدى كبير منفعة)[١٧٣] .

أما مسألة الخلاف فى عامل المستثنى والذى حدث فيه بين النحاة بوجه عام، وأنا أعرض جزءا من هذا الخلاف لأبين فى النهاية موقف أبى حيان منه حيث قال فى(ارتشاف الضرب): وإذا انتصب ما بعد إلا على الاستثناء فالخلاف فى الناصب فقيل: النصب بـ (إلَّا) نفسها، ونسب إلى سيبويه، وقيل: بما قبلها من غير واسطة إلّا ، وهو مذهب ابن خروف مستدلا عليه فى زعمه بكلام سيبوبه، وقيل: (بأن) مقدرة بعد إلا، ونسب إلى الكسائي. وقيل: باستثناء ضميره بعد إلا، وهو مذهب المبرد والزجاج ،وقيل: بمخالفته الأول، ونسب إلى الكسائى. وقيل: بأنها مخففة من(إنَّ) مركبا منها ومن(لا)، فمن نصب غلَّب حكم إن، وخبرها محذوف، ومن رفع غلَّب حكم لا. ومثل هذا الخلاف لا يجدى كبير فائدة، وهو كالخلاف فى رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذى يجدى هو فيما أدَّى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي[١٧٤] .

وذهب أبو حيان إلى أبعد من ذلك فى(منهج السالك) عند بحثه(باب المستثنى) فصرح بما ذهب إليه ابن مضاء من أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشىء غيره إذ يقول: رادًا على كلام ابن مالك فى قوله: (ما اسْتُثْنَتِ إلَّا مَع تمَام ينتصب)، وقوله: ما استثنت إلَّا فيه تجوز، لأن إلَّا ليست التى تستثنى، إنما يستثنى بها، والمستثنى هو المتكلم لكنه، لما كان الاستثناء يقع بها، نسب الاستثناء إليها مجازا[١٧٥] .

وفى العوامل والمعمولات ذهب ابن الطَّراوة والسُّهيلى إلى أن(عامل المصدر) فى نحو: (واللهُ أنبتَكُم من الأرضِ نباتًا) وفى نحو (قعد قعودا) هو فعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير فى (قعد قعودا) فعل قعودا. وأجاز السهيلى أن يكون منصوبا بمضمر من لفظ الفعل السابق فإذا قيل: قعودا فهو عنده بـ (قعد) أخرى لا يجوز إظهارها. وقال أبو حيان: (وهذا كله تكلُّف وخروج عن الظاهر بلا دليل)[١٧٦] .

وقد نقل أبو حيان الخلاف فى العامل فى بعض الأبواب ،وسكت عنه فى أخرى، ولم يبين رأيه، أو ما يميل إليه من تلك المذاهب، ففى باب الابتداء والفاعل والمفعول لم يبين رأيه فى العامل، وإنما نقل الخلاف، ولم يرجح رأيا على آخر. أما فى الخلاف حول إعراب المثنى وجمع المذكر السالم فقال: (وهذا الخلاف الذى فى هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل، ولا يبنى عليه حكم)[١٧٧] . واعترض على الزمخشري حين ذهب إلى أن التنكير فى(خيراً كثيراً) الآية ٢٦٩ البقرة

تنكير تعظيم كأنه قال: فقد أوتى أي خيرٍ كثيرٍ[١٧٨] . قال أبو حيان: وهذا الذى ذكره، يستدعى أن فى لسان العرب تنكير تعظيم، ويحتاج إلى الدليل على ثبوته وتقديره: أيُّ خيرٍ كثيرٍ، إنما هو على أن يجعل أىَّ خير صفة لخير محذوف، أي فقد أوتى خيراً أىَّ خيرٍ كثيرٍ، ويحتاج إلى إثبات مثل هذا التركيب من لسان العرب، وذلك أن المحفوظ أنه إذا وصف بأى فإنما تضاف للفظ مثل لفظ الموصوف تقول: مررت برجل أىَّ رجلٍ، كما قال الشاعر:

دعَوتُ امرأً أىَّ امرىء فأجابَنِى

وكنتُ وإيَّاه ملاذا وموئِلا[١٧٩]

وإذا تقرر هذا فهل يجوز وصف ما يضاف إليه، أى إذا كانت صفة فتقول: مررت برجل أىَّ رجلٍ كريمٍ أو لا يجوز؟ يحتاج جواب ذلك إلى دليل سمعى. وأيضاً ففي تقديره: أىَّ خيرٍ كثيرٍ حذف الموصول، وإقامة أى الصفة مقامه، ولا يجوز ذلك إلا فى الندور لا تقول: رأيت أىَّ رجلٍ تريد: رجلا أىَّ رجل إلا فى ندور نحو قال الشاعر:

إذا حاربَ الحجاجُ أىَّ منافقٍ

عَلاهُ بسيفٍ كُلَّما هَزَّ يقطعُ[١٨٠]

يريد: منافقا أي منافقٍ. وأيضا ففى تقديره: خيراً كثيراً أىَّ خيرٍ كثيرٍ، حذف أىَّ الصفة، وإقامة المضاف إليه مقامها، وقد حذف الموصوف به، أى اجتمع حذف الموصوف به، وحذف الصفة ،وهذا كله يحتاج فى إثباته إلى دليل[١٨١] .

كما اعترض على الزمخشرى فى غالب تخريجاته النحوية، فمن ذلك مثلا كان الزمخشرى يذهب إلى أن (أم) من قوله: (أم أنا خيرٌ) الآية ٥٢ الزخرف متصلة لأن المعنى، أفلا تبصرون أم تبصرون، إلا أنه وضع قوله: (أنا خيرٌ) موضع تبصرون، لأنه إذا قالوا له، أنت خير، فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب[١٨٢]. وقال أبو حيان: وهذا القول متكلَّف جدا، إذ المعادل إنما يكون مقابلا للسابق، وإن كان السابق جملة فعلية، كان المعادل جملة فعلية، أو جملة اسمية يتقدر منها فعلية، كقوله (أدَعَوْتُمُوهم أمْ أنتُم صَامِتون) (الأعراف ١٩٣) لأن معناه أم صمتُّم، وهنا لا يتقدر منها جملة، لأن قوله: (أم أنا خير) ليس مقابلا لقوله: (أفلا تبصرون) وإن كان السابق اسما، كان المعادل اسما أو جملة فعلية، يتقدر منها اسم نحو قوله: أمُخْدِجُ اليدينِ أم أتَمَّتِ[١٨٣] . فأتَمَّتِ معادل للاسم فالتقدير: أم مُتِمًّا[١٨٤] . كما ذهب الزمخشري إلى أن انتصاب اليوم من قوله: (وما أنا بظَلَّامٍ للعبيد يومَ نقولُ لجهنَّمَ) الآية ٣٠ ق بظلام أو بمضمر نحو اذكر، وأنذر، ويجوز أن ينتصب(بنُفِخَ) كأنه قيل: ونفخ فى الصور يوم نقول لجهنم، وعلى هذا يشار بذلك إلى يوم نقول، ولا يقدر حذف مضاف[١٨٥] . وقال أبو حيان: وهذا بعيد جداً، قد فصل على هذا القول بين العامل والمعمول بجمل كثيرة، فلا يناسب هذا القول فصاحة القرآن وبلاغته[١٨٦] .

وذهب الزمخشرى أيضا إلى أن(مستقِرٍ) بكسر القاف والجر من قوله تعالى: (وكلُّ أمْرٍ مستَقِرٍ) الآية ٣ القمر قراءة أبى جعفر عطفا على

الساعة أي، اقتربت الساعة، واقترب كلُّ أمرٍ مستقر، يستقر، ويتبين حاله[١٨٧] . وقال أبو حيان: وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب فى كلام العرب نحو: أكلت خبزاً ،وضربت زيداً، وأن يجيء: زيد أكرمه، ورحل إلى بنى فلان، ولحماً، فيكون و(لحما) عطفا على (خبزا)، بل لا يوجد مثله فى كلام العرب، وخرَّجه صاحب اللوامح[١٨٨] على أنه خبر لكل، فهو مرفوع فى الأصل، لكنه جُرَّ للمجاورة، وهذا ليس بجيد، لأن الخفض على الجوار فى غاية الشذوذ[١٨٩] .

وذهب الزمخشري إلى أن (إذا) فى قوله: (إذَا وقَعَتِ الواقعةُ، لَيْسَ لوَقْعَتِهَا كَاذِبَة) الآيتان ١و ٢ الواقعة انتصب بليس، كقولك: يوم الجمعة ليس لي شغل، أو بمحذوف يعنى: إذا وقعت، كان كيت وكيت، أو بإضمار اذكر[١٩٠] . وقال أبو حيان: أما نصبها بليس، فلا يذهب إليه نحوى، ولا من شدا شيئا من صناعة الإعراب إلى مثل هذا، لأن ليس فى المعنى كـ(ما) و(ما) لا تعمل، فكذلك ليس، وذلك أن ليس مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز، لأن حدُّ الفعل لا ينطبق عليها، والعامل فى الظرف، إنما هو ما يقع فيه من الحدث فإذا قلت: يوم الجمعة أقوم، فالقيام واقع فى يوم الجمعة، وليس لا حدث لها، فكيف يكون لها عمل فى الظرف؟ والمثال الذى شبه به، وهو: (يوم القيامة ليس لي شغلٌ) لا يدل على أن يوم الجمعة منصوب بليس، بل هو منصوب بالعامل فى خبر ليس، وهو الجار والمجرور، فهو من تقديم معمول الخبر على ليس، وتقديم ذلك مبنى على جواز تقديم الخبر الذى لليس عليها، وهو مختلف فيه، ولم يسمع من لسان العرب(قائما ليس زيدٌ)، وليس إنما تدل على نفى الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط، فهي كـ (ما) ،ولكنه لما اتصلت بها ضمائر الرفع، جعلها ناس فعلا، وهى فى الحقيقة حرف نفى كـ(ما) النافية .

ويظهر من تمثيل الزمخشري إذا بقوله: يوم الجمعة أنها سلبها الدلالة على الشرط الذى هو غالب فيها، ولو كانت شرطا، وكان الجواب الجملة المصدرة بليس، لزمت الفاء، إلا إن حذفت فى شعر، إذ ورد ذلك فنقول : إذا أحسنَ إليك زيدٌ ،فلستَ تتركُ مكافَأَتَه، ولا يجوز لست بغير فاء، إلا إن اضطر إلى ذلك. وأما تقديره: إذا وقعت كان كيت وكيت، فيدل على أن إذا عنده شرطية، ولذلك قدر لها جوابا عاملا فيها. وأما قوله: بإضمار(أذكر)، فإن سلبها الظرفية، وجعلها مفعولا بها منصوبة بأذكر[١٩١] .

وخرج الزمخشري قراءة بعضهم(وحُورٍ عينٍ) الآية ٢٢ الواقعة بالجر عطفا على (جَنَّاتِ النَّعيم) كأنه قال: هم فى جناتِ النعيمِ وفاكهةٍ ولحمٍ وحورٍ[١٩٢] . وقال أبو حيان: وهذا فيه بعد، وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي[١٩٣] . من هذه الآراء نتبين أن ممثل مذهب الظَّاهريين (أبا حيان) فى المغرب والأندلس قد ترك الخلاف والجدل اللذين أثارهما نحاة الشرق فى تناول قضايا اللغة والنحو بكل صورهما، لأنه خلاف اعتمد من وجهة نظره على أدلة عقلية بحتة (كالقياس والتأويل والتعليل...)،

ولم يستند إلى أدلة نقلية أو سمعية صحيحة موثوقة خالية من الشك، وبالتالى فإن تلك الأدلة العقلية لم تكن مجدية أو مفيدة فى الدرس، بالقدر الذى حظى به دليل السماع والنقل، فيُحتكم إليها فى الخلاف والجدل، ولم يَمِلْ إلى تفلسف أو غوص فى تفاصيل منطقية عقيمة قائمة على تعليل كما قلنا، لأنه نشأ فى ظل جداول ثقافية متنوعة وجديدة غَيَّرت في تكوينه العقدي.

المبحث السادس: تَرْجِيح المَذْهَب الأيْسَر والأظْهَر:

انظر إلي أبي حيان، وهو يدلى بدلوه فى عامل (المبتدأ والخبر)، ويرجح مذهب الكوفيين قائلا: إنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له[١٩٤] . وانظر إليه وهو يعلق على خلاف النحويين فى عمل (لاتَ) وهل (هى تعمل أو لا تعمل)؟ فى قوله: (ولاتَ حينَ مناصٍ) الآية ٣ ص و(لاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ)[١٩٥] ، ويختار مذهب الأخفش والسيرافي القائل: (إنَّ "لاتَ" لا تعمل شيئا، وإن كان معناها معنى (لا)، لأنها لا يحفظ لها الإتيان باسمها وخبرها مثبتين[١٩٦] . ونراه يرجح مذهب الكوفيين فى عمل (إنْ) النافية العاملة عمل ليس فى نحو: (إنْ ذلك نَافعُكَ ولا ضارُكَ) و(إنْ أحدٌ خيرا منِ أحدٍ إلَّا بالعافيةِ). فبعض النحاة أجاز إعمالها، وبعضهم منع، محتجاً بلغة أهل العالية التى وردت فى شعرهم ونثرهم[١٩٧] .

ونراه يرجح رأى ابن أبى الربيع فى الأفعال التى تلحق بـ (صَار) فى العمل، ويجعل منها (ضَرَبَ)، ويخرج عليها آيات قرآنية منها: (ضربَ اللهُ مثلا عبداً مملوكا) الآية ٧٥ النحل و(أنْ يضربَ مثلا ما بعُوضةً) الآية ٢٦ البقرة و(واضربْ لهم مثلا أصحابَ القريةِ) الآية ١٣ يس ونحو: (ضربتِ الفضةُ خلخالا). فقد ذهب بعض النحاة إلى أن (ضَرَبَ) من أخوات (صار)، وأنها متعدية إلى اثنين مطلقاً، وذهب ابن مالك إلى أنها ليست من أخوات(صار)، ولا تلحق بها، وليست من هذا الباب أصلا بدليل قوله تعالى: (ضُرِبَ مثلٌ فاستمعُوا له) الآية ٧٣ الحج حيث بنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع، ولا يفعل ذلك بشىء من أفعال هذا الباب[١٩٨] .

ونراه يرجح مذهب القائلين إن ناصب (إذا) الشرطية هو الفعل الذى يليها وهو الشرط، وأنها ليست مضافة للجملة بعدها وآخرون على أنها تضاف إلى جملة الشرط، وضمنت الربط بين ما يضاف إليه وغيره، والعامل فيها جواب الشرط[١٩٩] .

ومنع إعمال المصدر المجموع جمع تكسير نحو: (تركتُهُ بملاحسِ البقرِ أولادَهَا) (ومواعيد عرقوبٍ أخاه بيثربَ)، واختار أن يؤول ما ورد مما يقتضى ظاهره، أنه يعمل مجموعاً. وذهب آخرون إلى جواز إعماله فى الاسم المنصوب[٢٠٠] . واختار ووافق ابن الطَّراوة وابن طلحة فى مسألة إعمال المصدر المعرف (بأل)[٢٠١] مثل: (أعجبني الضربُ زيدٍ عمراً) وقول الأخطل: (وإنَّك والتَّكليفَ نفسَكَ كارها)، وغير ذلك مما ورد فى الشعر والنثر الصحيح الذى لا يمكن معه رده، ونحو: (إنَّك والضَّربَ خالداً المسيءَ). وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعماله، ووافقهم البغداديون وابنُ

السَّراج وما ظهر بعده من معمول فهو لعامل يفسره المصدر. وذهب الفارسى وجماعة من البصريين إلى جواز إعماله على قبح.

كما منع أبو حيان تشبيه الفعل اللازم الفعل المتعدى فى العمل مقارنة بالمشابهة بين اسم الفاعل المتعدِّى والصِّفة المشبَّهة[٢٠٢] ، وذهب بعض النحاة إلى جواز المشابهة فى العمل، واحتجوا بقول بعضهم[٢٠٣]: (زيدٌ تفَقَّأ الشَّحمَ) وبقول مأثور: (كانت امرأةٌ على عهد رسول الله (صلَّى الله عليه وسلَّم) تُهْراقُ الدماءَ) على أن (الشَّحمَ والدماءَ) منصوبان على التشبُّه بالمفعول به بعد الفعل اللازم. أما أبو حيان فقد منع المشابهة فى العمل، وذكر أن النصب بسبب نزع الخافض، والأصل: تفقأ بالشحمِ) وتهراق بالدماءِ) ويكون ذلك بمنزلة (زيدٌ يسيلُ بالعرق) و(هذا الزِّق يسيلُ بالماء). كما أن مثل هذين القولين نادر، لم يثبت، ولم يسمع على لسان العرب، ولا حجة فيه إنْ صح لاحتمال التأويل. ورجح مذهب الكوفيين فى مسألة (الفصل بين المضاف والمضاف إليه) مطلقا، محتجا بما ورد وجاء فى القراءات مثل قراءة ابن عامر: (قَتْلُ أوْلادَهُم شُركائِهِم) الآية ١٣٧ الأنعام برفع اللام، ونصب الدال ،وبما جاء فى أشعار العرب ونثرهم[٢٠٤] . أما البصريون فقصروه على الضرورة والندرة والقلة ، وذلك لا تبنى عليه القواعد.

ورجح مذهب الكوفيين القائلين بجواز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضى مثبت خالية من "الواو وقد" نحو: (هذه بضاعتُنا رِدَّتْ إلينا) الآية ٦٥ يوسف أو مصدرة بالواو فقط نحو (كَيْفَ تَكْفُرونَ باللهِ وكُنتُم أمواتًا فأحياكم) الآية ٢٨ البقرة أو مصدَّرة بـ (قد) دون (الواو) نحو: (أتيناكم قد عمَّكم حذرَ العدا) أو مجتمعة (الواو وقد) معاً، كقوله تعالى: (وقد فصَّل لكُمْ مَّا حَرَّمَ علَيْكُم) الآية ١١٩ الأنعام. وذهب آخرون إلى أنه لابد مع الفعل الماضى من وجود (قد) ظاهرة أو مقدرة[٢٠٥] .

ورجح مذهب النحاة القائلين إنه لا يلزم نعت مجرور ربَّ[٢٠٦] ، وأيد مذهب المَهَابَاذيِّ القائل: لا يكون الاستثناء إلا من الجملة التى تليه فـ (الذين تابوا) من آية النور: (ولا تقْبَلوا لهم شهادةً أبداً وأولئك هم الفاسقونَ إلا الذين تابوا من بعدِ ذلك وأصلحُوا فإنَّ الله غفورٌ رحيمٌ) الآيتان ٤ و ٥ النور مستثنى من قوله (وأولئك هم الفاسقون) لا غير[٢٠٧] . واختار ابن مالك أن يعودَ الاستثناء إلى الجمل كلِّها كالشرط، وكان يوافق مذهب الكوفيين والفارسى بزيادة كان الداخلة بين (ما) وفعل التعجب فى نحو قولك: (ما كانَ أحسنَ زيداً)[٢٠٨] . وآخرون على أنها عاملة، لها مرفوع ومنصوب. وقد اختار مذهب الكوفيين[٢٠٩] فى بناء الفعل الثلاثي المضعَّف للمجهول نحو: (رِدَّ . قِدَّ)، فالبصريون على ضمِّ الفاء، والكوفيون على كسرها. وذكر أنه الصحيح، وهى لغة لبنى ضبَّة وبعض تميم يقولون: رِدَّ الرجلُ، وقِدَّ قميصُـهُ، ومنه قراءة بعضهم: (رِدَّتْ إلينا) الآية ٦٥ يوسف بكسر الراء.

وذهب مذهب الكوفيين فى جواز مجيء(من) الجارة لابتداء الغاية من الزمان[٢١٠] مثل: (منْ أوَّلِ يومٍ) الآية ١٠٨ التوبة (من أزمانٍ

يومِ حليمةٍ)[٢١١] محتجا بأنه قد كثر فى كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به كثيرون. واختار مذهب الكوفيين والصَّيمرىّ فى مسألة تفاوت المعارف ومراتبها[٢١٢] مؤيدا ما قالوه فى الترتيب، وذكر أن المعارف خمس، وأعرفها العلم الشخصي، ثم الضمير، ثم المبهم ثم(ذو أل). وإنَّ(المضمرَ والمبهم وذو أل) كليات وضعا، جزئيات حالة الاستعمال. ألا ترى أن كل متكلم يقول: أنا، وكل مخاطب يقال له: أنت، وكل غائب يقال له: هو، وكذا أسماء الإشارة يشار بـ (هذا) لكل قريب وبـ (هذى) لكل قريبة وكذا باقيها.

وكان يرجح مذهب الكوفيين فى مسألة مدِّ المقصور[٢١٣] فى الشعر والنثر، لأنه مبنى على دليل قوى وصحيح، ألا وهو دليل السماع، فكل ما سمع من أشعار العرب يحترم ولا يمكن إنكاره. ورأيناه يفضل رأى أبى على الفارسي: أن (ليس) لنفى الحال تقول: لستُ بقائم. أما من ذهب إلى أنها عاطفة فى(قام القومُ ليسَ زيدًا) أو قال: إنها للنفى المطلق، أو لنفى المستقبل فمردود، لأنه لا يقال: ليس زيدٌ قائما غدا، ولا يقال: ليس زيد قد ذهب، ولا قد يذهب، لتضاد الحكم بين(قد) و(ليس). واختار مذهب الكوفيين والأخفش القائلين بـ جواز الإبدال من ضمير المتكلم (بدل كلٍّ من كلٍّ)[٢١٤]؛ فقد جوَّز إبدال(كل) من اسم(إنَّا) من قوله تعالى: (إنَّا كلٌّ فيها) الآية ٤٨ غافر ومنعه البصريون. واختار مذهب يونس الذى لا يجيز مجيء (لكنْ) المخففة للعطف، معللاً بأنه لا يحفظ العطف بها من لسان العرب، وما ورد من قولهم: (ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو) و (ما ضربتُ زيداً لكنْ عمراً) و(ما مررت بزيدٍ لكنْ عمرٍو) فتمثيل من النحاة، ليس بحجة، ولا مسموع، والجمهور على أنها تجيء عاطفة[٢١٥] .

واختار مذهب الكوفيين وابن الأنبارى الذين يجيزون العطف على الضمير المرفوع[٢١٦] بغير فاصل بحجة أنه مسموع، وهو كثير فى الشعر والنثر فيقال: (قمتُ وزيدٌ). واشترط البصريون وجود ضمير فصل بين المتعاطفين كقوله تعالى: (فاذهبْ أنتَ وربُّكَ) الآية ٢٤ المائدة. واختار مذهب الكوفيين ويونس والأخفش[٢١٧] الذين يجيزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار مطلقا، وخرَّجوا على ذلك آيات كثيرة وأشعارا صحيحة ومن ذلك قوله تعالى: (تساءلونَ بِهِ والأرحامِ) الآية ١ النساء بكسر الميم قراءة حمزة، وقوله: (وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ) الآية ٢١٧ البقرة لأنَّ السماع يعضده، والقياس يقويه.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار نحو قوله تعالى: (فَقَالَ لهَا وللأرضِ) الآية ١١ فصلت (وعَلَيها وعلَى الفلكِ) الآية ٢٢ المؤمنون. وذهب الفراء والجُرمى والزيادى إلى جواز العطف عليه إذا أُكِّدَ بضمير منفصل نحو قولهم: (مررتُ بِكَ أنتَ وزيدٍ). ورجع مذهب سيبويه فى تخريج (عسَى الغُوَيرُ أَبُؤسًا)[٢١٨] . على تقدير ذا بؤس. وذهب الكسائى إلى أنه على تقدير: عسى الغويرُ أنْ يكون أبؤسا، أي أهل بؤس. وقال أبو عبيد: هو على تقدير: على الغوير أن يأتى بأبوسٍ. أما ابن كيسان فذهب إلى أنه مصدر، والتقدير: عسى الغوير أن ييأس. ورجح مذهب سيبويه والخليل القائل

إن(اللَّهُمَّ) لا يوصف[٢١٩] ، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت، يعنى غير متمكن فى الاستعمال، وعلل امتناع الوصف، أنه لم يسمع فيه مثل: اللهمَّ الرَّحيمُ ارحمنا، وخرَّجا قوله: (قلِ اللَّهُمَّ فاطرَ السمواتِ)[٢٢٠] على النداء، أي يا فاطر.

ورجح مذهب سيبويه فى حذف ما قبل هاء التأنيث عند الترخيم[٢٢١] ، قال: (أَحَارِ بْنِ بدرٍ)، وقال: (يا أَرْطُ) يريد: يا حارثة، ويا أرطأة. كما جوز النصب بعد أفعال الشك[٢٢٢] نحو: حَسِبتُه شتَمَنَي فَأَثِبَ عليه، محتجا بأن الفعل غير المحقق قريب من المنفى، فألحق به فى النصب بعده، متبعا فى ذلك سيبويه. هذه جملة متنوعة من مسائل النحو تبين إلى أى مدى كان أبو حيان يتفق، أو يختلف مع النحاة بدليل السماع والنقل، وكان يبنى رأيه على الكثرة منه، فيرجح، ويختار ما يعتقد فيه صحة وروده عن العرب، وأنه الأفضل فى التوجيه، ويرى أن العلم ليس محصوراً ولا مقصوراً على ما نقلته فئةٌ بعينها دون أخرى، فيحرم منا النظر فى قولهم، ويحظر منا التعليق على آرائهم، سواء بالنقد والتعليق تارة، لإظهار ما فيه من ضعف وقبح، أو ملاحظة ما فيه من قوة وحسن تارة أخرى، وبالتالي ينبغي أن نتعبد باتباع المذهب الذى ثبتت صحته بالدليل الأول.

المبحث السابع : الإقْلَال والاعتِقَاد بطَرْحِ تَعْليل الوضعيات:

كان أبو حيان ظاهريا فى مجانبة الحديث والسؤال عن العلل، وكثيراً ما كان يرد على ابن مالك وغيره حين يذهب إلى تعليل أمور وضعية لا حاجة لها إلى التعليل، وانظر إليه، وهو يعلق على علة دخول تاء التأنيث الماضىَ دون غيره فى مذهب ابن مالك بقوله: (للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: افعلى، وللاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هى تفعل، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن فى الجزم، فلو لحقته، التقى فيه ساكنان، وهذه التعاليل هى تعاليل لحصر صفات وضعية، فلا حاجة إليها)[٢٢٣] . ونراه يعلَّق على خلاف النحويين فى مسألة تقديم التمييز على عامله بقوله: (فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم، وهى معارضة للسَّماع والتعليل، إنما ينبغى أن يسلك بعد تقرر السَّماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها، تشهد له، وتوحى إليه. ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إيّاكم وتعاليلَ الرُّماني والورَّاق ونظرائهما. وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة، وهى التى لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر فى الحالة الراهنة، ولا يحتاج فى ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حثِّ قريحة، ولذلك قال بعض الأدباء:

تَرنُو بطرفٍ فاتِنٍ فاتِرٍ

أضعفِ من حجَّةِ نحويّ[٢٢٤]

فأبو حيان لا يرى فى التعاليل القاصرة كبير فائدة، ويرى أن النحويين قد أفسدوا النحو بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية التى ليس لأكثرها نفع أو كبير فائدة، وإن بعض هذه التعليلات لا حاجة

إليه أصلا كتعليلهم الأمور الوضعية، لأنه لا يمكن أن يعلل كل شيء، وهذا هو مذهب الظاهرية نفسه، فقد ذهب دعاة الظاهرية إلى أنه من الحرام أن يسأل عن شيء وجد لِمَ وجد؟، ولِمَ وضع على هذه الصورة؟ ولِمَ قيل فى القرآن كذا وكذا ولمْ يقل كذا؟ وقد قال ابن حزم فى ذلك : (لا يحلُّ التَّعليل فى شيء من الدين، ولا أن يقول قائل لِمَ حرم هذا، وأحلَّ هذا)[٢٢٥] .

وكذلك علم العربية عند أبى حيان فهو (من باب الوضعيات العربية ففى الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج فى علم اللغة إلى تعليل فلا يقال: لِمَ جاء هذا التركيب فى قولك: (زيدٌ قائمٌ) هكذا، كما لا يقال: لم يقال للعين: الطرف ولليل: الليل؟ ولا يقال: لم كانت حروف المضارعة: الهمزة والتاء والنون والياء؟ ونُبْدِى لذلك عللا كما قالوا: إن الأصل أن تكون حروف المضارعة من حروف العلة، لأن أكثر ما يزداد حروف العلة، فكان القياس أن تكون حروف المضارعة الألف والواو والياء، فلم يمكن أن تكون الألف لسكونها، ولا يبتدأ بساكن، فأبدلوها همزة، وجعلوها حرف مضارعة، وأبدلوا الواو تاء فقالوا : تضرب، وأصلها وَضْرِب ،كما قالوا تُراث وتُخمة والأصل: وراث ووخمة... والياء سلمت من مانع الألف والواو، فزيدت هي نفسها. والنون زيدت، لأنها ضارعت حروف المد واللين، لأن فيها غنة كما فيهن مد، ولأنها تكون إعرابا مثلهن.

فهذا كلُّه تعليل، يسخر العاقل منه، ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلَّل[٢٢٦]. ولا يكتفى أبو حيان بهذا الرد، وإنما يحاول تثبيت قوله بأن الوضعيات لا تعلل بمقارنة العربية باللغات الأخرى، فكما وضعت أحرف المضارعة فى العربية (الهمزة والنون والتاء والياء) وضعت مقابلها فى التركية والفارسية، والبشمورية والحبشية علامات لذلك، فكيف يحاول النحاة أن يعللوا وضع هذه العلامات دون غيرها؟ لم يكن ذلك التعليل فى العربية إلا بسبب ولع النحاة به. ثُم عقد أبو حيان مقارنة بين توافق العربية والحبشية فى حروف المضارعة، وبيَّن أن الخلاف بينهما مَحدود للغاية، وذكر أن البحث فى اختصاصات كل لسان بحروفه وفى علله، إنما هو من فضول القول لا نحتاج إليه، وهو كذب على اللغات، لا يعول عليه[٢٢٧] .

ويرى أبو حيان أن النحويين قد عقَّدُوا النحو ،وجعلوه علما يبعث على الملل بكثرة ما وضعوا فيه من تعليلات، ويبين لنا كيف أفسدوا اللغة العربية بكثرة المعارضة والتعليل بقوله : (والنحويون مولعون بكثرة التعليل ،ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح، لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقا فى تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات، وردَّ بعضهم على بعض فى ذلك وتنقيحاتٍ على زعمهم فى الحدود خصوصاً ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك، ولا يحصل فى أيدينا شيء من العلم[٢٢٨] .

وكان يذهب إلى أن أحكام لغة من اللغات أو نحوها لا يحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل

تركيب كلى يحتاج فيه إلى نَصٍّ من السَّماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، قال: ولم أرَ أحدًا من المتقدمين نبَّهَ على اطِّراح هذه التعاليل إلا قاضى الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب(المشرق فى النحو)، فإنه طعن على المعللين بالعلل السخفية، وردَّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك[٢٢٩] . ولم يكن أبو حيان متعصباً للظاهريين كابن مضاء القرطبي ت(٥٩٢هـ)الثائر على النحو والنحاة، وما لهم من تقديرات وتأويلات، وتعليلات، وأقيسة، وفلسفة وغير ذلك؛ وقد تمثلت ثورته في كتابه(الرد على النحاة) الذي يقول فيه: قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي"[٢٣٠]. ولم يقتصر قصده من كتابه على هذا، بل طالب بإسقاط العلل الثواني والثوالث[٢٣١]. ويرى أن العرب قد أخطأوا في حملهم شيئا على شيء في القياس يقول: والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهل، ولم يقبل قوله: فَلِمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهل به بعضهم بعضاً، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع[٢٣٢] .

ومهما يكن من أمر فإن ثورة ابن مضاء ذهبت صرخة في واد، لأن قواعد النحو أُقيمت على أُسس وأُصول، وبذل فيها النحاة كل ما في استطاعتهم في سبيل إقامة صرح هذه القواعد، وأن هبوب رياح التغيير لم تستطع أن تحرّك شيئاً في التراث النحوي. وبمقارنة ابن مضاء بأبي حيان يتضح أنهما دعوا إلي طرح التعاليل التي لا تجدي نفعاً، قال أبو حيان: والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يصنعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع[٢٣٣] ؛ ودعوا إلي إلغاء التمارين غير العملية، لأنها من وضع النحاة، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب. ويمكن لنا أن نقول: إن ابن مضاء قد أنكر القياس، أما أبو حيان فكان يأخذ به، وابن مضاء دعا إلى إلغاء نظرية العامل، فهو يرى مثلاً أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا إخباراً فإنهما لا يتعلقان بعامل محذوف، وأنه لا عامل ولا معمول.

أما أبو حيان فقد سلك مسلك الشرقيين في الاهتمام بالعامل، لأن إنكار العامل إنكار للنحو، وإدخال للخلل والاضطراب في المسائل النحوية التي قام عليها تراثنا النحوي. وبهذا لا أستطيع أن أقول إن أبا حيان لم يكن بصمة ابن مضاء فى طرح التعليل واستقباحه بوجه عام، وإنما كان ظاهريا يعتقد بعدم جدوى ونفع تعليل الوضعيات بوجه خاص، وعدم جدوى الأقيسة التى لا تعتمد على صحيح السَّماع بوجه خاص، ويُستقرأ من كتبه وكلامه عدم جدوى الانشغال والبحث فى موضوع العلل، بعيدا عن محاولة البحث فى

وضع أحكام نحوية مستحسنة مستندة على ركيزة الأدلة المعتبرة كالسَّماع والنقل من العرب الأقحاح. وقد ركَّز فى تناوله لمسائل النحو على أن خلافات النحاة التى قامت بسبب العلل لا جدوى منها، ولا تنفع اللغة، ولا تفيد الباحثين وأن لكل لغة طابعها الخاص بها[٢٣٤] .

خَاتِمَةُ البَحْثِ:

وبعد فإن هذا بحث نحوي، تتبع جانبا هاما من أدلة الظاهريين النحوية التي تركز على التفسيرات الظاهرية للألفاظ، وتكتفي بمعاني التراكيب القريبة التى يفهمها العامة والمبتدئون. ومن ثمَّ فالقائلون بالظاهر لا يؤولون الآيات، ولا يتعمقون فى بطون النصوص والعبارات، ولا يحمِّلون الألفاظ أكثر مما تَحْتَمل من الدلالة والمعنى. لقد حَمَلَ أبو حيان على أصحاب الكلام والتأويل الذين يتبعون دوربا غويصة فى التخريج والتأويل، واتهمهم بالكذب والافتراء، وعارضهم أشد معارضة فى كثير من المواضع التفسيرية الدقيقة فى الدرس النحوى، وأقام أدلته على احترام كل ما ورد عن العرب السابقين عن طريق السَّماع والنقل، لأنهما من الأدلة القوية فى الاحتجاج والاستدلال، ورفض أن يخطىء القراء، ويطعن فى قراءاتهم، لأنهم _فى نظره _من الثقات، أضف أنه يعتبر القراءة سنة متبعة. لقد استطاع أن ينقِّح تفسيره من الأحاديث والروايات والقصص التى لا تستند إلى أدلة معتبرة موثوقة، احترم عقل الإنسان، وخاطبه بكل ما يليق بقدسيته، ودفع عنه كل ما يسفهه ولا يفيد. جنب الدراسين خلاف المختلفين فى بحث العلل وأنواعها، وبخاصة فى المسائل الوضعية الحال فى الأصل.

وبلا شك أن النَّزعة الظَّاهرية فى الدرس النحوى عند أبى حيان قد برزت بشكل لا يمكن إنكاره، فلم يكن الشَّارح المسْرفَ فى التعليل والتأويل والقياس، ولم يكن المتفلسف المتجاوز الحدود المألوفة فى الشرح والتقدير، ولم يكن المناهض للأصول النحوية التى قام عليها الفكر النحوى العربى، بل كان الشارح المعتدل الفكر، المنتخب من الأراء موثوقها، ومن المذاهب أظهرها وأيسرها على الباحثين، وهى ترجع فى النهاية إلى شيوخ النحاة البصريين والكوفيين. لقد قام أبو حيان بتحليل المسائل والقضايا النحوية وفق ثقافته وميوله وفهمه تحليلا دقيقاً. فقد أثبت فى درسه النحوى أنه كان يقدم السَّماع والنقل على القياس، كان لا يقيس إلا على ما هو مسموع أو محجوج بالسَّماع سواء أكان شعراً أو نثرا، وكان يأخذ باستصحاب الحال كدليل معتبر، وكان يعارض النحويين الذين يناقشون القضايا المتيالغوية، لأنها تفتقد إلى الدليل الجلى الذى يجعل ترجيح الأراء فيها أمراً صعبا، وغير مُجْدٍ، وغالبا ما كان يطرح البحث عن المسائل الخلافية، ويقدح فى الاحتجاج بالشاذ والنادر غالبا، سواء أكان فى الإعراب أم فى التوجيه والتخريج.

ومن حين لآخر نراه يعلق تعليقات مُجدية على آراء النحاة، ونراه ينتهج التفسيرات الظاهرة للغة وتراكيبها، فأحرف الجر عنده لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك، ورأيناه يذمُّ التكلُّف والمتكلفين من

أصحاب التعليل والتأويل والقياس، ويذمُّ الجدل والخروج عن المألوف من كلام العرب وبعبارته كان يقول: لأن الخلاف لا يجدى كثير منفعة، ولا ينبغى لنا أن نتشاغل به. لقد جعل أبو حيان آراءه النحوية فى ميزان الأدلة المعتبرة، فهو يمنع، ويرجح، ويجيز، ويختار، ويوافق ما يعتقد فيه الصحة والوثوق فى ضوء تلك الأدلة، وشاهده أنه كان يطرح ما يبنى على التعاليل العقيمة للمسائل اللغوية الوضعية التى لا تحتاج أىَّ تعليل، لأنها تعمل على فساد النحو وتعقيده، وهذه كلها أمور ومبادئ اختص بها الظَّاهريون.

مَرَاجِعُ البَحْثِ وأهم مَصَادِرُه:

(١) **الأخفش:** معاني القرآن . تحقيق د. هدي محمود قراعة مطبعة الخانجي الطبعة الأولي ١٩٩٠م.

(٢) **ابن الأنباري:**

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٩٨٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفي السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠م.

(٣) **البغدادي:** خزانة الأدب ولبَّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السَّلام محمد هارون، طبعة الخانجيّ القاهرة.

(٤) **ابن جني:** الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨م.

(٥) **ابن حزم:** (على بن أحمد بن سعيد الأندلسى الظاهرى):

- الإحكام فى أصول الأحكام تحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الأولى القاهرة ١٣٤٧هـ.

(٦) **أبو حيَّان الأندلسي:** (محمد بن يوسف ت ٧٤٥ هـ):

- البحر المحيط، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان٢٠٠٧م ١٤٢٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق د. رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي القاهرة طبعة أولي ١٩٩٨م.
- منهج السَّالك فى الكلام على ألفية ابن مالك تحقيق سدنى جليزر نيوهافن ١٩٤٧م.
- التَّذييل والتَّكميل فى شرح التسهيل لابن مالك مكتبة النهضة، بغداد الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ.

(٧) **الزَّمخشري:**

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ويليه الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني ، طبعة دار عالم المعرفة (بدون).
- المفصَّل في علم العربية وبذيلة كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل لأبي فراس

النعساني الحلبي، طبعة الثانية، دار الجيل، بيروت لبنان (بدون).

(٨) **ســـيبويه:** الكتـــاب تحقيـــق عبدالســـلام هارون، طبعة دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولي(بدون).

(٩) **السِّـيـرافي:** شرح كتاب سيبويه، تحقيق د/ رمضـان عبـد التـواب، د/ محمـود فهمـي حجازي محمد هاشم عبد الدايم ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

(١٠) **ابن السيرافي:** شرح أبيات كتاب سيبويه، تحقيـق د/محمد الـريح هاشـم، دار الجيـل، بيروت، الطبعة الأولي ١٩٩٦م .

(١١) **السُّيوطي:**

- شرح شواهد المغني، تحقيق الشنقيطي محمد بن الأمين، المطبعة البهية مصر سبتمبر ١٩٢١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . عالم الكتب الشركة الدولية للطباعة المنطقة الصناعية الثانية ٦ أكتوبر قطعة ١٣٩ شارع ٣٩.

(١٢) **الأشموني:** شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك تحقيق حسن حمد دار الكتب العلمية بيروت طبعة أولي ١٩٩٨ م.

(١٣) **شوقي ضيف (دكتور):** المدارس النحوية دار المعارف مصر القاهرة ١٩٧٦م.

(١٤) **ابن عقيل:** شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة ، الطبعة العشرون ١٩٨٠م .

(١٥) **الفارسي:** (أبو علي)- التعليقة علي كتاب سيبويه تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة بالقاهرة الطبعة الأولي ١٩٩٠ م.

(١٦) **الفـــراء:** معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح شلبي- علي النجدي ناصف طبعة دار السرور، بيروت لبنان(بدون).

(١٧) **ابـــن مالـــك:** تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان طبعة أولى ٢٠٠١ .

(١٨) **ابن مضاء القرطبي :** الرَّد علي النحاة تحقيق د.شوقي ضيف دار المعارف القاهرة(بدون).

(١٩) **ابن منظور المصري:**- لسان العرب دار صادر بيروت لبنان (بدون) .

(٢٠) **ابن هشام:**

- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت لبنان (بدون) .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق/محيي الدين عبد الحميد بيروت لبنان١٩٨٧م

(٣١) **ابن يعيش** : شرح المفصَّل، طبعة عالم الكتب ، بيروت (بدون) .

حواشي البحث السفلية

١. البحر المحيط ٢٥٨/١ و ٧٣/٢ و ٧٧.

٢. الخصائص ٢٧٨/١ و ٣٦٠/١ و ٩٠/٢.

٣. التذييل والتكميل ١٥٣/٣.

٤. الهمع ١٧٢/٢ و١٧٣.

٥. الهمع ٢٣/١.

٦. الهمع ١٦٧/١ و١٦٨.

٧. الهمع ٤٥/٣.

٨. الهمع ٢٨٥/١.

٩. الهمع ٢٩٩/١.

١٠. الهمع ٣١٠/١.

١١. الهمع ٧٨/٢ و٧٩.

١٢. الهمع ١٥٧/٢.

١٣. الهمع ١٥٧/٢.

١٤. الهمع ١٨٦/٢.

١٥.الهمع ١٩٠/٢.

١٦.البيت فى لسان العرب (بين)، وشرح ابن يعيش ٩٩/٤.

١٧. الهمع ١٠٥/٤.

١٨. الهمع ١٠٩/٤.

١٩. الهمع ١٢٠/٤.

٢٠. الهمع ١٣٢/٤.

٢١. الهمع ١٣٢/٤.

٢٢. البيت فى الكتاب ٦٦/٣.

٢٣. البيت فى الهمع ٣٣٠/٤.

٢٤. الهمع ٣٣٠/٤.

٢٥. الهمع ٣٢/٥.

٢٦. الهمع ١٠٨/٥، ارتشاف الضرب ٢٣٣٧/٥.

٢٧. الهمع ١١٠/٥.

٢٨. الهمع ٧٦/٥.

٢٩. الهمع ٩١/٥.

٣٠. الهمع ٢٠٤/٥.

٣١. الهمع ٢٠٥/٥ و٢٠٦.

٣٢. الهمع ٢١٩/٥.

٣٣. ارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤.

٣٤. ارتشاف الضرب٢٠٦٤/٤.

٣٥. ارتشاف الضرب ٢١٤٣/٤.

٣٦. ارتشاف الضرب ٢١٩٥/٤.

٣٧. ارتشاف الضرب ٢١٩٥/٤.

٣٨. البحر المحيط ٢٩٣/١.

٣٩. البحر المحيط ٣٢/٢.

٤٠.الكشاف ٢١٥/٢.

٤١. البحر المحيط ١٩٠/٦ أو ١٩١.

٤٢. التذييل والتكميل ١٠٣/٣ .

٤٣. الاقتراح ص ١٧٢.

٤٤. البحر المحيط ٧٨/٢.

٤٥. الهمع ٣٨٨/٤ و ٣٨٩، وارتشاف الضرب ٧٨٩/٢.

٤٦. الهمع ٢٢٤/٣ ، وارتشاف الضرب ١٣١٨/٣.

٤٧. الهمع ٣١٦/٤، وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤.

٤٨. الهمع ٣٥٢/٤.

٤٩. البحـــر المحـــيط ١٩١/١، وارتشـــاف الضـــرب ١٣١٨/٣.

٥٠. الهمع ٣٥٤/٤، وارتشاف الضرب ١٨٩٣/٤.

٥١. الهمع ٢٥٥/٥، وارتشاف الضرب ١٩٩٣/٤.

٥٢. الهمع ٣٨٤/٤.

٥٣. الهمع ٣٨٦/٤.

٥٤. الهمع ٣٨٦/٤.

٥٥. ارتشاف الضرب ٧٩٤/٢.

٥٦. الهمع ٢٧٣/١.

٥٧. البحر المحيط ٢٩٥/١ والهمع ١٥٠/٢.

٥٨. الهمع ١٥٢/٢ وارتشاف الضرب ١٢٣٨/٣.

٥٩. الجزء فى مغنى اللبيب ٣٣/١.

٦٠. ارتشاف الضرب ١٦٩١/٤.

٦١. الهمع ١٥٣/٢ وارتشاف الضرب ١٢٨١/٣.

٦٢. ارتشـــاف الضـــرب ١٦٤٣/٤، والبحـــر المحـــيط ٢٤٣/١.

٦٣.ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤.

٦٤.الهمع ٣٢١/٤.

٦٥. الهمع ٣١٠/٤ .

٦٦. الهمع ٣١١/٤.

٦٧. الهمع ٣٦٠/٤ و ٣٦١.

٦٨. الهمع ٣٩٤/٤.

٦٩. الهمع ٢٦/١ و ٢٧.

٧٠. الهمع ٤١/١.

٧١. الهمع ١٧٠/٢.

٧٢. البيت فى لسان العرب (عين).

٧٣. الهمع ١٨٥/١.

٧٤. البيت فى الهمع ٢٦٥/١.

٧٥. الهمع ٢٦٤/١ و ٢٦٥.

٧٦. الهمع

٧٧. البيت فى خزانة الأدب ٤٠٤/٢ و ٤٠٥.

٧٨. الكشاف ١٥٥/١ و٢٩٠.

٧٩. الهمع ٢٨٢/١.

٨٠. الكشاف ٢٩٠/١.

٨١. البحر المحيط ٣٣٦/٣.

٨٢. الهمع ١٣٧/٤ و١٣٨.

٨٣. الكشاف ٤٨/٣.

٨٤. البحر المحيط ٣٧٦/٦.

٨٥. البحر المحيط ٢١/٣.

٨٦. الكشاف ٢١٣/١.

٨٧. الكشاف ٢٢٠/١.

٨٨. البحر المحيط ٤٣/٣ و٢ /٧٢ و٧٣.

٨٩. الكشاف ٢١٤/١.

٩٠. البيت فى خزانة الأدب ١٣٠/٥ و٩٩/٦.

٩١.البحر المحيط ٤٩/٣، ارتشاف الضرب ١١٦٥/٣.

٩٢. الهمع ٢٢١/٢.

٩٣. البحر المحيط ١٠٩/٣.

٩٤. الكشاف ٢٤٤/١.

٩٥. البحر المحيط ١٥٩/٣ و ١٦٠.

٩٦. الكشاف ٢٧٦/١.

٩٧. البحر المحيط ٣/٢٩٣ و٢٩٤.

٩٨. البحر المحيط ٣/٢٠٠.

٩٩. الكشاف ١/٢٨٣.

١٠٠. البحر المحيط ٣/٣١١ و٣١٢.

١٠١. الكشاف ١/٢٩٣.

١٠٢. البحر المحيط ٣/٣٤٩.

١٠٣. الكشاف ٣/٣٧١.

١٠٤. البحر المحيط ٧/٤٤٥.

١٠٥. الكشاف ٣/٤٢١.

١٠٦.البحر المحيط ٨/٢١.

١٠٧.البحر المحيط ٦/٤٤٣.

١٠٨.الكشاف ١/٢٦٥.

١٠٩.البحر المحيط ٣/٢٤٦.

١١٠.البحر المحيط ٤/٤٠٧.

١١١.الارتشاف ١٠٦والتذييل والتكميل ٥/١٩٥.

١١٢.البحر المحيط ١/٢٠١.

١١٣.الكشاف ١/١٠٠ وفى مغنى اللبيب ١/١٧٤.

١١٤.البحر المحيط ١/٦٠٢.

١١٥.الكشاف ٢/١٠.

١١٦.مغنى اللبيب ١/١٧٤.

١١٧.خزانة الأدب ٥/٥٣.

١١٨.البحر المحيط ٤/١١٤ و١١٥.

١١٩.البيت فى لسان العرب (يَمَن)

١٢٠. البيت فى الكتاب ٣/١٠٥.

١٢١. البحر المحيط ٢/٤٢ و٤٣.

١٢٢. البحر المحيط ٢/٢٣٣ و٢٣٤.

١٢٣. البحر المحيط ١/٦١٦.

١٢٤. المغنى ١/٧٢.

١٢٥. البحر المحيط ١/٦١٦.

١٢٦. الكشاف ١/٢٦٢.

١٢٧. البحر المحيط ٣/٢٢٥.

١٢٨. الكشاف ٢/٣.

١٢٩. البحر المحيط ٤/٧٤.

١٣٠. الكشاف ٢/٧٥.

١٣١. البحر المحيط ٤/٣٤١ و٣٤٢.

١٣٢. البحر المحيط ٤/٣٧٥.

١٣٣. البحر المحيط ٤/٣٧٨.

١٣٤. الكشاف ٢/١١٩.

١٣٥. البحر المحيط ٤/٤٧١.

١٣٦. الكشاف ٢/١٦٢.

١٣٧. البحر المحيط ٥/٧١.

١٣٨. البحر المحيط ٥/١٦٧.

١٣٩. البحر المحيط ٥/٢٤٤.

١٤٠. البحر المحيط ٥/٣٩٤.

١٤١. الكشاف ٢/٣٠١.

١٤٢.البحر المحيط ٥/٤١٠.

١٤٣.الكشاف ٢/٣٠٥.

١٤٤.البحر المحيط ٥/٤٢٣.

١٤٥.الكشاف ٢/٣١٠.

١٤٦.البحر المحيط ٥/٤٣٤.

١٤٧.الكشاف ٣/٢٤٤.

١٤٨.لبحر المحيط ٧/٢٣٧.

١٤٩.منهج السالك ص٢٣٠.

١٥٠.الهمع ٩٥/٣ و٩٦.

١٥١.الارتشاف ١٣٣والهمع ٧٩/١.

١٥٢. الارتشاف ٢٢١وشرح التصريح ٣٥٩/١.

١٥٣. الارتشاف ١٢٣.

١٥٤. الارتشاف ١٩٥.

١٥٥. الهمع ٤٤/١ و٤٥، وارتشاف الضرب ٨٣٤/٢.

١٥٦.الهمع ٧٦/١.

١٥٧.الهمع ٢٧٤/٢، وارتشاف الضرب ١٣١٨/٣.

١٥٨.الهمع ٦٥/١.

١٥٩.الهمع ٩٨/٣.

١٦٠.الهمع ١٩٥/١.

١٦١.الهمع ١٩٧/١.

١٦٢.الهمع ٢٧٣/١.

١٦٣.الهمع ٢٧٤/٢.

١٦٤.الهمع ٣/٢ و٤.

١٦٥.الهمع ٢٣٨/٤.

١٦٦.الهمع ٣١٠/٤.

١٦٧.الهمع ٣٣٢/٤.

١٦٨.الهمع ٣٣٢/٤.

١٦٩. الهمع ٤٤/١ و٤٥.

١٧٠. الهمع ٧٦/١.

١٧١. الهمع ٤/٢.

١٧٢. الهمع ٢٣٨/٥.

١٧٣. الهمع ٣٦/٦.

١٧٤. ارتشاف الضرب ١٥٠٥ و١٥٠٦.

١٧٥. منهج السالك ١٦٠.

١٧٦. الهمع ٩٨/٣.

١٧٧. ارتشاف الضرب ٥٥و ٦٨ و الهمع ٧٩/١ وأبو حيان النحوي ص٣٩١.

١٧٨. الكشاف ١٦٣/١.

١٧٩. الهمع ٣١٩/١.

١٨٠. الهمع ٩٣/١.

١٨١. البحر المحيط ٣٣٥/٢.

١٨٢. الكشاف ٤٢٣/٣.

١٨٣. شرح ابن يعيش ٩٦/٤.

١٨٤. البحر المحيط ٢٣/٨.

١٨٥. الكشاف ٢٣/٤.

١٨٦. البحر المحيط ١٢٦/٨.

١٨٧. الكشاف ٤٤/٤.

١٨٨. كتاب القراءات لفخر الدين للرازي.

١٨٩. البحر المحيط ١٧٢/٨.

١٩٠. الكشاف ٥٥/٤.

١٩١. البحر المحيط ٢٠٣/٨.

١٩٢. الكشاف ٥٨/٤.

١٩٣. البحر المحيط ٢٠٦/٨.

١٩٤.منهج السالك ص٣٨، وهمع الهوامع ٨/٢ و٩.

١٩٥.الهمع ١٢٢/٢.

١٩٦.منهج السالك ص٦٦ و٦٧، والهمع ١٢٢/٢ و١٢٣.

١٩٧.منهج السالك ص٦٥، والهمع ١١٦/٢ و١١٧.

١٩٨.منهج السالك ص٩١ والبحر المحيط ٢٦٦/١. وارتشاف الضرب ص١١٤٦ وما بعدها.

١٩٩.البحر المحيط ٥٢٤/٨ والهمع ١٧٨/٣.

٢٠٠.ارتشاف الضرب ص٢٢٥٧ و٢٢٥٨، والهمع ٦٦/٥.

٢٠١. ارتشاف الضرب ص٢٢٦١ و٢٢٦٢.

٢٠٢. منهج السالك ص٣٦٨.

٢٠٣. منهج السالك ص٣٦٨، وارتشاف الضرب.

٢٠٤.ارتشاف الضرب ص١٨٤١ وما بعدها ،ومنهج السالك ٣٠٤ و٣٠٥.

٢٠٥.منهج السالك ٢١٢ وما بعدها، ارتشاف الضرب ١٦٠٣ وما بعدها، البحر المحيط ٤٩٣/٧ و٤٢٣/٨.

٢٠٦.منهج السالك ٢٦١، وارتشاف الضرب ١٧٤١.

٢٠٧.ارتشاف اضرب ١٥٢١ و١٥٢٢، البحر المحيط ٤٣٣٦.

٢٠٨. منهج السالك ٣٨٢.

٢٠٩. منهج السالك ١١٢ و١١٣.

٢١٠. منهج السالك ٢٣٨ و ٢٣٩.

٢١١. منهج السالك ٢٣٨.

٢١٢. منهج السالك ص١٥.

٢١٣. ارتشاف الضرب ٢٣٨٥ وما بعدها.

٢١٤. البحر المحيط ٤٤٩/٧.

٢١٥. البحر المحيط ٤٩٥/١.

٢١٦. شرح الأشموني ٤٢٩/٢.

٢١٧. البحر المحيط ١٥٦/٢ و١٥٧ ، والهمع ٢٦٦/٥ وما بعدها.

٢١٨.منهج السالك ٦٨ و٦٩.

٢١٩.الهمع ٦٥/٣.

٢٢٠.الهمع ٨٥/٣ و ٨٦.

٢٢١.الهمع ٨٥/٣ و ٨٦.

٢٢٢.الهمع ١٣٧/٤.

٢٢٣.الهمع ٥٦/١.

٢٢٤.منهج السالك ٢٢٩ و ٢٣٠.

٢٢٥.الإحكام فى أصول الأحكام ٩٢/٨ و١١٤.

٢٢٦.منهج السالك ص٢٣٠.

٢٢٧.منهج السالك ص٢٣٠.

٢٢٨.منهج السالك ٢٣٠.

٢٢٩.منهج السالك ٢٣٠ و ٢٣١.

٢٣٠.الرد على النحاة ٨٥ .

٢٣١.المصدر السابق ١٥١.

٢٣٢.المصدر السابق ١٥٦.

٢٣٣.منهج اللسالك٢٣٠.

٢٣٤.منهج السالك ص١٢١ و١٢٢ و١٧٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٨.